



الجمهورية التونسية



وزارة الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري

دراسة استشرافية حول الأمن الغذائي وتنمية الصادرات في أفق 2030

اللجنة الوطنية المكلفة بوضع خطة ودراسة استشرافية حول منظومة
الأمن الغذائي وتنمية الصادرات في أفق 2030

إعداد: المرصد الوطني للفلاحة المكلف برئاسة اللجنة

الفهرس

1	الفهرس
2	فهرس الرسوم البيانية
3	فهرس الجداول
4	1. مقدمة
6	2. منهجية العمل
8	3. النتائج
8	3.1. تشخيص الوضع الحالي والتوجهات
8	أ. الميزان التجاري
10	ب. الواردات
11	ت. الصادرات
14	❖ زيت الزيتون
15	❖ التمور
17	❖ منتجات الصيد البحري
18	❖ القوارص
19	ث. المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي
21	ج. الاتفاقيات التجارية
23	ح. الأمن الغذائي في تونس
24	خ. التشخيص الرباعي
24	❖ منظومة الصادرات
27	❖ الأمن الغذائي
32	3.2. التحليل الإستيعادي و السيناريوهات المنبثقة
32	❖ منظومة الصادرات
38	❖ الأمن الغذائي
42	3.3. الاستراتيجيات والرؤية المستقبلية
42	❖ منظومة الصادرات
45	❖ الأمن الغذائي
48	4. خلاصة أعمال اللجنة وبرنامج المرحلة القادمة
53	المراجع

فهرس الرسوم البيانية

- 6..... رسم بياني 1: منهجية الاستشراق
- 9..... رسم بياني 2: تطور الميزان التجاري الغذائي بين سنة 2000 و2018.
- 9..... رسم بياني 3: مساهمة الميزان التجاري الغذائي في عجز الميزان التجاري العام بين سنة 2000 و2018
- 10..... رسم بياني 4: تطور معدل تغطية الميزان التجاري الغذائي بين سنة 2000 و2018
- 10..... رسم بياني 5: تطور المبادلات الغذائية بين سنة 2000 و2018
- 11..... رسم بياني 6: تطور أسعار الحبوب عند التوريد بين سنة 2005 و2018
- 11..... رسم بياني 7: معدل الاعتماد على الواردات من الحبوب بين سنة 2005 و2018
- 12..... رسم بياني 8: حصة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الجمالية للبلاد بين سنة 2000 و2018
- 12..... رسم بياني 9: تطور قيمة الصادرات الغذائية بالسعر القار (أساس 100 في 2000)
- 13..... رسم بياني 10: تطور مؤشر التبادل ومؤشر السعر عند التوريد والتصدير
- 13..... رسم بياني 11: تطور حصة الصادرات من المنتوجات الغذائية من مجموع الصادرات الغذائية بين سنة 2000 و2018
- 14..... رسم بياني 12: تطور قيمة أهم المنتوجات الفلاحية المصدرة بين سنة 2005 و2018
- 14..... رسم بياني 13: تطور إنتاج وصادرات زيت الزيتون بين سنة 2005 و2018
- 15..... رسم بياني 14: تطور إرادات زيت الزيتون بين سنة 2005 و2018
- 16..... رسم بياني 15: تطور صادرات التمور بين سنة 2001 و2018
- 16..... رسم بياني 16: تطور سعر التمور عند التصدير بين سنة 2001 و2018
- 19..... رسم بياني 17: تطور كمية صادرات القوارص بين سنة 2001 و2018
- 19..... رسم بياني 18: تطور قيمة صادرات القوارص بين سنة 2001 و2018
- 20..... رسم بياني 19: تطور المبادلات التجارية الغذائية بين تونس والاتحاد الأوروبي (28)
- 20..... رسم بياني 20: تطور حصة الاتحاد الأوروبي من المبادلات التجارية الغذائية التونسية
- 21..... رسم بياني 21: تطور قيمة صادرات أهم المنتوجات الفلاحية نحو الاتحاد الأوروبي

فهرس الجداول

- جدول 1: أهم البلدان الموردة لزيت الزيتون التونسي خلال سنة 2017 15
- جدول 2 : أهم البلدان الموردة للتمور التونسية خلال سنة 2017 17
- جدول 3: أهم البلدان الموردة لمنتجات البحر التونسية خلال سنة 2017 18
- جدول 4: جدول ملخص للاتفاقيات التجارية المبرمة والتي بصدد التفاوض 22
- جدول 5: التشخيص الرباعي الخاص بمنظومة التصدير 25
- جدول 6: تطور معدل نسبة النمو السنوي لقيمة الصادرات 32
- جدول 7: الفرضيات لتحديد تصورات لتطور كل مجموعة من المتغيرات في المستقبل (الصادرات) 34
- جدول 8: سيناريو عدد 1 : ذا نظرة استشرافية إيجابية 35
- جدول 9: سيناريو عدد 2 ينوه بوضعية سلبية و حرجة تعيق تطور ونمو قطاع الصادرات 36
- جدول 10: سيناريو عدد 3 ينوه بركود القطاع 37
- جدول 11: الفرضيات لتحديد تصورات لتطور كل مجموعة من المتغيرات في المستقبل (للأمن الغذائي) 39
- جدول 12: سيناريوهات الأمن الغذائي 41
- جدول 13: أهم التوجهات الاستراتيجية لتنمية الصادرات 43
- جدول 14: أهم التوجهات الاستراتيجية للأمن الغذائي 46

1. مقدمة

يعتبر قطاع الفلاحة والصيد البحري من أهم مقومات الاقتصاد الوطني حيث يساهم بصفة مباشرة في تحقيق الأمن الغذائي وتطوير الصادرات وتقليص عجز الميزان التجاري فضلا عن تأثيره الإيجابي على المستوى الاجتماعي من خلال خلق مواطن الشغل والحد من ظاهرة النزوح. هذا، وباعتبار ما تزخر به البلاد التونسية من ثروات زراعية إضافة إلى عديد العوامل الطبيعية و المناخية الحسنة، حظيت بلادنا بتموقع هام على مستوى الأمن الغذائي و من حيث نسبة انتشار نقص التغذية، الذي سجل تراجعاً من 5.6% خلال الفترة 2006 - 2014 إلى 4,9% خلال الفترة 2015-2017 (FAO)، ويعزى هذا التطور إلى العناية التي أولتها الدولة للقطاع الفلاحي من خلال التوجهات السياسية الداعمة لتغطية حاجيات الاستهلاك المتوخاة ضمن المخططات التنموية السابقة.

هذا، واستناداً للمعطيات التي نشرتها وحدة الخبراء الاقتصادية (EIU) تحتل تونس المرتبة 51 من بين 113 بلد من حيث مؤشر الأمن الغذائي خلال سنة 2018 (Global Food Security Index)، كما تحظى بمجموع 55,5 نقطة في ما يتعلق بالإنفاذ إلى الغذاء و65,5 نقطة في ما يتعلق بوفرة الغذاء، و61,9 بالنسبة لنوعية وسلامة الغذاء، وتعتبر وفرة العرض على مستوى الأغذية كافية، إلا أن وضع الأمن الغذائي يعتبر هشاً نسبياً باعتبار عدم استقرار وبمحدودية الموارد الطبيعية خاصة منها الموارد المائية، وعرضتها لشتى أشكال التدهور.

كما يسجل خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2017 إخلالات في الميزان التجاري ذات المنحى التصاعدي، وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الصادرات بالبلاد التونسية تعتمد على تركيبة مميزة تتكوّن خاصة من المنتجات الفلاحية والمنتجات الصناعية والمواد المنجمية والطاقيّة، وتحتل المنتجات الصناعية معدل نسبة 73% من مجموع الصادرات خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2017 مقابل 63% خلال الخماسية السابقة، تليها في المرتبة الثانية المواد المنجمية والطاقيّة بمعدل نسبة 16% خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2017 مقابل 24% خلال الخماسية السابقة، تحتل المنتجات الفلاحية والغذائية المرتبة الثالثة بمعدل نسبة 11% خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2017 مقابل 10% خلال الخماسية السابقة. وتتوزع الصادرات التونسية على عدة جهات وتبقى أهم هذه الجهات القارة الأوروبية التي بلغت معدل نسبة الصادرات الموجهة إليها خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2017 حوالي 77% ثم تليها القارة الإفريقية بمعدل نسبة 12% لنفس الفترة ثم يليها القارة الآسيوية بنسبة 4% لنفس السنة ثم القارة الأمريكية بنسبة 3%.

هذا، ويسجل ارتفاعاً نسبياً لمعدل نسبة نمو صادرات المنتجات الفلاحية والغذائية بحوالي 2,2% خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2017 الذي تزامن مع تطور نسق توريد المواد الغذائية وخاصة منها المنتجات الفلاحية الأساسية التي تضاعفت قيمة مشتريات البعض منها وارتفعت أسعارها على مستوى الأسواق العالمية، وقد كان لهذا الوضع التأثير السلبي على الميزان الغذائي الذي شهد عجزاً متواصلاً يعزى من ناحية إلى ارتفاع أسعار المواد الموردة على مستوى الأسواق العالمية ومن ناحية أخرى إلى تراجع قيمة الصرف للدينار التونسي، حيث تقدر مساهمة الميزان الغذائي في مجموع العجز للميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2017 بين 6,7% و 11,3% مسجلة أقصاها خلال سنة 2008، لتراجع بصفة ملحوظة خلال سنة 2018 إلى مستوى 2,5%.

ويتبين من خلال تحليل الوضع الخاص بالقطاع الصادرات والأمن الغذائي خلال السنوات الأخيرة تسجيل عديد نقاط الضعف والمخاطر التي تهدد القطاع والتي تستوجب إيجاد الحلول لتجاوز الصعوبات ولزيادة إحكام

استغلال نقاط القوة والفرص المتاحة وتثمينها ليتمكن القطاع من مجارات نسق النمو المسجل بأغلب الدول المنافسة على مستوى الإنتاج والتصدير.

إن تجاوز الإشكاليات الحالية يتطلب ضبط السياسات القطاعية الملائمة والإصلاحات الهيكلية المرافقة لها بالتنسيق مع كل الهياكل المعنية التابعة لكل الجهات المعنية، ويعتبر الترفيع من قيمة الصادرات والحد من قيمة الواردات الحل الأمثل لمعالجة العجز الذي يعانيه الميزان التجاري العام والغذائي على حد السوى، وتصدر الإشارة في هذا الاطار إلى أن تعزيز قيمة الصادرات له تأثير إيجابي مباشر على انتعاش الاقتصاد بشكل عام، وتحقيق هذا الامر يتطلب تحسين القدرة التنافسية واطار العمل (الاستثمار، اللوجستيك، ...). كما يستوجب التحكم في الواردات الذي يعتبر هدفا مهما نظرا لتأرجح الأسعار العالمية لجل المواد وتنوع الطلب نتيجة لتغير نمط الاستهلاك وتحسن مستوى المعيشة.

في هذا الاطار وحرصا على تجسيم هذا التوجه سعت الوزارة لإعداد جملة من الدراسات الاستشرافية في أفق 2030 التي شملت العديد من المجالات الاستراتيجية منها الامن الغذائي وتنمية الصادرات تم من خلال التقرير الموالي إنجاز دراسة استشرافية حول الامن الغذائي وتنمية الصادرات في أفق 2030 استنادا إلى منهجية تشاركية تسمح لكل الهياكل الإدارية والمهنية من المشاركة الفعالة في إنجاز هذا العمل تركز على منهجية الاستشراف وطريقة التحليل الرباعي « SWOT » و بالتالي تقييم الوضع الحالي ثم رسم واختيار السيناريوهات الملائمة ومنها الأمثل والأنجح لإبراز الرؤية المستقبلية و وضع مخطط عمل للغرض في غضون سنة 2030.

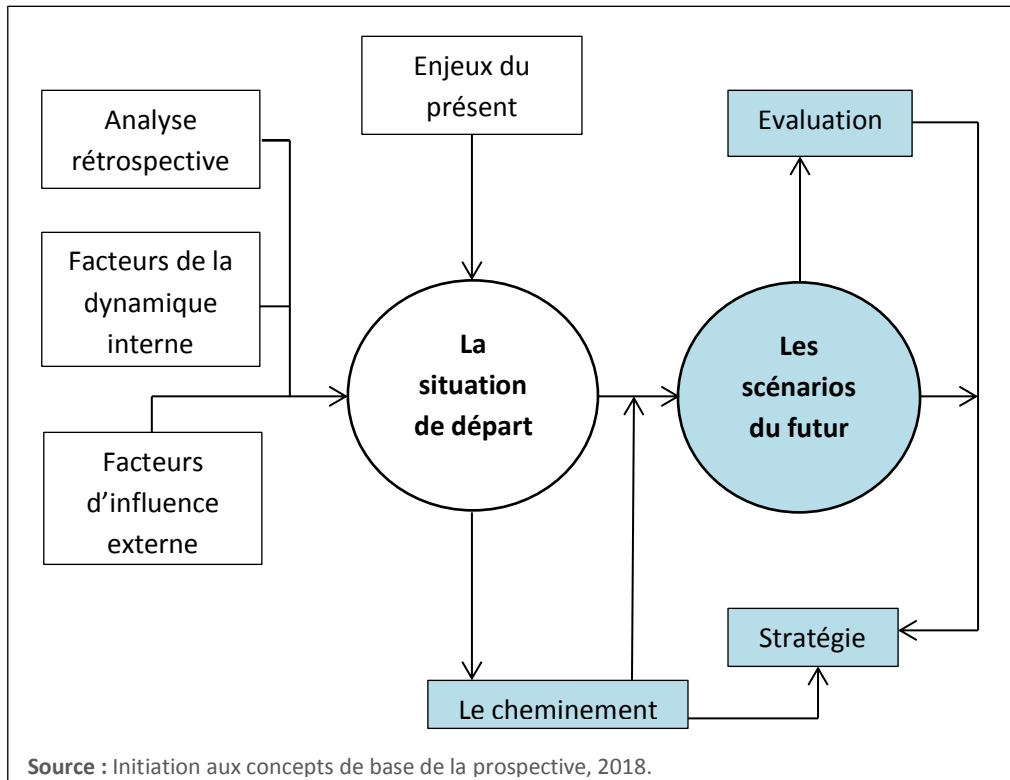
2. منهجية العمل

تم في إطار اللجنة الوطنية المكلفة بدراسة استشرافية حول منظومة الأمن الغذائي وتنمية الصادرات في أفق 2030، المحدثه بمقتضى المقرر عدد 355 بتاريخ 26 جانفي 2018 والصادر عن السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، عقد أول جلسة عمل بتاريخ 7 جوان 2018 حضرها جل أعضاء اللجنة، حيث تم تحديد المراحل التي ستعتمدها اللجنة والتي تمحورت حول ثلاثة عناصر اساسية تتمثل الأولى في إعداد تشخيص استراتيجي معمق للأمن الغذائي وتنمية الصادرات وتهدف الثانية إلى رسم رؤيا مستقبلية وأهداف استراتيجية للأمن الغذائي وتنمية الصادرات وتهتم الثالثة بإعداد برنامج عمل مع تحديد المسؤوليات والهياكل المتدخلة في الزمان والمكان.

هذا، وقد تم الاتفاق على تكوين فريقين عمل يهتم كل في مجاله، بقطاع الأمن الغذائي، و بقطاع تنمية الصادرات، واعتماد الاستشراف « la méthode prospective » كمنهجية عمل. تتكون هذه المنهجية من سبع مراحل كما هو مبين في ما يلي:

1. تحديد أهداف وطريقة العمل،
2. تحليل الوضع،
3. دراسة المتغيرات وبناء النظام،
4. بناء السيناريوهات،
5. تحليل نتائج السيناريوهات مع تقديم لرسوم توضيحية كمية إذا أمكن ذلك،
6. تحديد السياسات والاستراتيجيات التي يتعين اعتمادها،
7. تقديم النتائج.

رسم بياني 1: منهجية الاستشراف



وتولى فريق العمل التنسيق مع كل المتدخلين والهيكل المعنية في إطار حلقات نقاش وورشات خصصت للغرض.

تم في مرحلة أولى القيام بتشخيص رباعي ومعمق للوضع الخاص بالأمن الغذائي وبمنظومة الصادرات على طريقة SWOT، وذلك في إطار ورشتي عمل تم عقدها بتاريخ 26 جوان و 9 جويلية من سنة 2018، وقد افضت نتائج هذه المرحلة إلى تصنيف نقاط القوة ونقاط الضعف والمخاطر والفرص بما يمكن من الإعداد لرسم رؤية مستقبلية ووضع خطة وطنية تتضمن برنامجا عمليا لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في غضون 2030، وقد تولى المرصد الوطني للفلاحة في هذا الإطار، إعداد بعض التقارير المحوطة لتطور الوضع الخاص بقطاع الصادرات التونسية وبأهم مؤشرات الأمن الغذائي، مع تقديم تحليل اقتصادي لوضعية صادرات المنتوجات الفلاحية الأساسية في البلاد التونسية بالتوازي مع واردات الحبوب وبعض المنتوجات ذات أولوية وذلك باعتماد عدد من المؤشرات ذات الصلة بالإنتاج، كما تولى القيام بجزء لدراسات المنجزة سابقا في هذا المجال، والاستئناس بها للوقوف على أهم الإشكاليات والتثبت من المسببات التي حالت دون تجاوز الصعوبات المسجلة.

وتم خلال تشخيص الوضع التركيز على دراسة المنظومة حسب سلسلة القيمة لتوجيه الإصلاحات للحلقات الأكثر ضعفا والأجدي بالإجراءات الإصلاحية.

وفي مرحلة ثانية واستنادا لنتائج الحلقة الأولى للتشخيص الرباعي تمت مواصلة تحليل **وتشخيص الوضع الخاص بالصادرات والأمن الغذائي على الطريقة الإستيعادية (retrospective)**، بالنظر إلى الماضي ومن خلال تحليل التطورات السابقة لمؤشرات قطاع الصادرات والأمن الغذائي بالنسبة للمنتجات التي تحتل وزن خاص في المنظومة، وقد تم ذلك في إطار ورشتي عمل نظمت الأولى بتاريخ 31 جويلية والثانية بتاريخ 3 سبتمبر من سنة 2018. وخلصت نتائج هذه المرحلة، إلى تشخيص وتحديد المتغيرات المسجلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2017 مع تحليل مسباتها، واستخراج الأكثر أهمية منها باعتبار العوامل الداخلية والخارجية، مع إبراز التوجهات الثقيلة (tendances lourdes) والانقطاعات (ruptures) وظواهر التغيير الضعيفة والأحداث الغير منتظرة والممكن أن يكون لها أثر هام في المستقبل على القطاع (خاصة التغيرات المناخية). كما تم تصنيف المتغيرات الاستراتيجية، التي لها تأثير هام على القطاع، في مجموعات حسب طبيعة كل عنصر باعتبار أن هذه المرحلة هي حلقة أساسية لبناء التوجهات المستقبلية، ثم تم تحديد الفرضيات الخاصة بالتطورات الممكنة للمتغيرات في المستقبل وذلك حتى يتسنى اقتراح برامج مستقبلية مدروسة وتستند على منهجية عمل مدعومة لوضع خطة استشرافية للقطاع.

وفي مرحلة ثالثة، تم رسم السيناريوهات المستقبلية لتطور الوضع الخاص بالأمن الغذائي وبمنظومة الصادرات على الطريقة التشاركية استنادا لفرضيات التي خلصت إليها أعمال اللجنة والخاصة بالتطورات الممكنة للمتغيرات في المستقبل. وقد تم إنجاز هذه المرحلة في إطار ورشتي عمل بتاريخ 28 سبتمبر و 6 نوفمبر من سنة 2018، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار لضرورة تلاؤم الفرضيات المختارة بالنسبة لكل المتغيرات على مستوى كل سيناريو منجز، مع تعديل بعض الفرضيات حتى يتم تفادي التشابه ويكون المضمون أوضح. هذا، وارتكزت فلسفة التمشي انطلاقا من الوضع الحالي على اختيار التطورات المستقبلية المرغوب فيها والممكنة والمحتملة للمتغيرات واختيار الأرجح منها والأقرب لرسم التوجهات المستقبلية. وحيث تم إبراز اللون بالنسبة لمختلف السيناريوهات المختارة من خلال تحليل النتائج والتأثيرات المستقبلية المرتقبة.

على إثر تحديد السيناريوهات، وفي المرحلة القبل الأخيرة، وتبعاً للمنهجية المعتمدة تم تشخيص الأهداف الاستراتيجية ثم المقاربة بين السيناريوهات والأهداف المرتقبة بصفة عامة، مع اعتماد موازنة تمكن من ترتيب السيناريوهات حسب ملائمتها لتحقيق الأهداف المرتقبة وبالتالي السعي إلى وضع استراتيجية تمكن من توفير الإطار المناسب لتحقيق السيناريو المحبذ "souhaitable" وتجنب السيناريوهات الأخرى الغير مرغوب فيها.

في المرحلة الأخيرة تم رسم الخطوط الكبرى للرؤية المستقبلية والأهداف الاستراتيجية ومنها بعض المقترحات حول البرامج الإصلاحية المطلوب انجازها، وذلك حتى يتسنى الإعداد لرسم خطة عمل وتحديد النشاطات للنهوض بمنظومة الأمن الغذائي وتنمية الصادرات.

3. النتائج

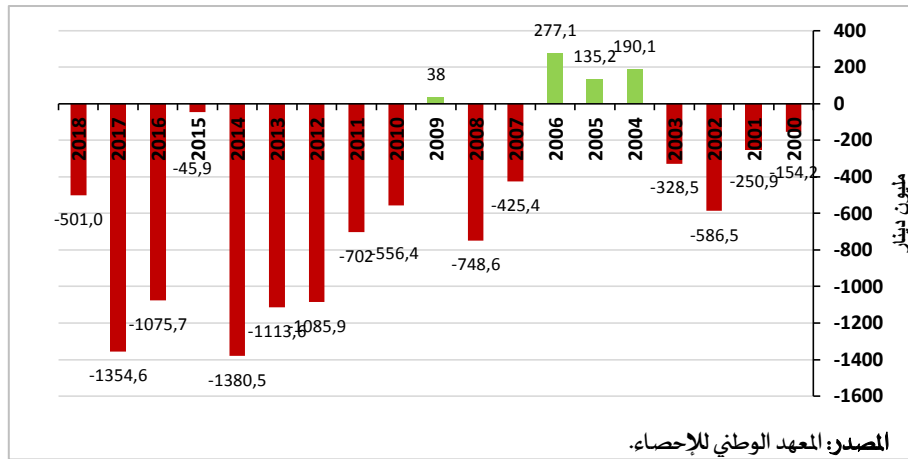
تتالت أعمال الفرق المكلفة بتطوير منظومة الأمن الغذائي وتطوير الصادرات المنبثق عن اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد دراسة استشرافية حول الأمن الغذائي وتنمية الصادرات في أفق 2030، وذلك لتشخيص الوضعية الزراعية الحالية ولتقييم السياسات والبرامج المعدة في الغرض إضافة إلى رصد التغيرات ومكامن الخلل في هذا المجال واستشراف التحديات ووضع المقترحات القابلة للتنفيذ أمام صانعي السياسات وأصحاب القرار.

3.1. تشخيص الوضع الحالي والتوجهات

أ. الميزان التجاري

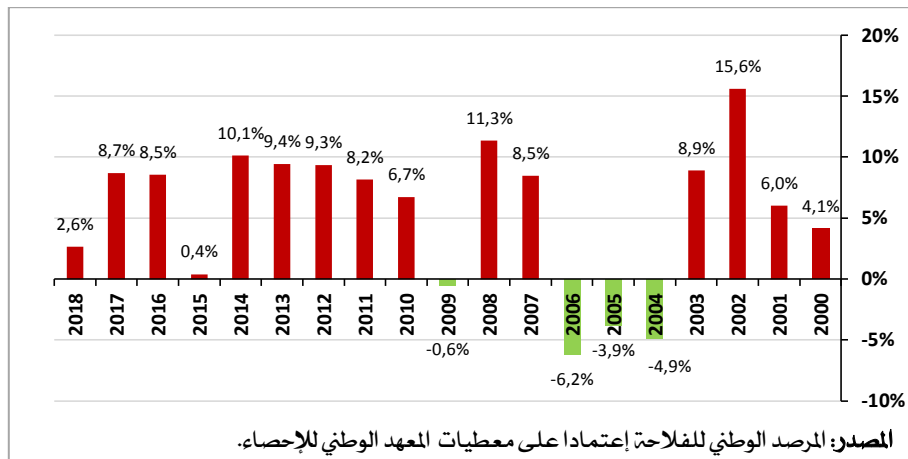
شهد الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2009، عجزاً متفاوتاً سجل أقصاه خلال بعض الفترات التي تزامنت مع مواسم الجفاف الحاد (سنة 2002) و الارتفاع المشط للأسعار الحبوب على مستوى الأسواق العالمية (سنة 2008)، كما تخللت هذه الفترة عديد المواسم (2004-2005-2006-2009) التي شهدت ازدهاراً نسبياً وتسجيل فائض هام وملحوس في الميزان التجاري الغذائي، والذي تعزى عائداته إلى تحسن الظروف المناخية وبالتالي تطور منتوج الزيتون وارتفاع صادرات هذه المادة. هذا ومن خلال تحليل الوضع بالنسبة للفترة الممتدة منذ سنة 2010 إلى 2018، يسجل تردي للوضع و تفاقم العجز بالنسبة للميزان التجاري الغذائي بشكل متواصل من سنة إلى أخرى، ما عدى سنة 2015 التي تميزت بموسم فلاحى طيب على مستوى الظروف المناخية حيث مكنت صادرات زيت الزيتون القياسية من تعديل الكفة والحد من العجز المسجل تليها سنة 2018 التي شهدت إيرادات متأتية من تضاعف قيمة صادرات زيت الزيتون مكنت من التعديل النسبي للكفة.

رسم بياني 2: تطور الميزان التجاري الغذائي بين سنة 2000 و 2018.



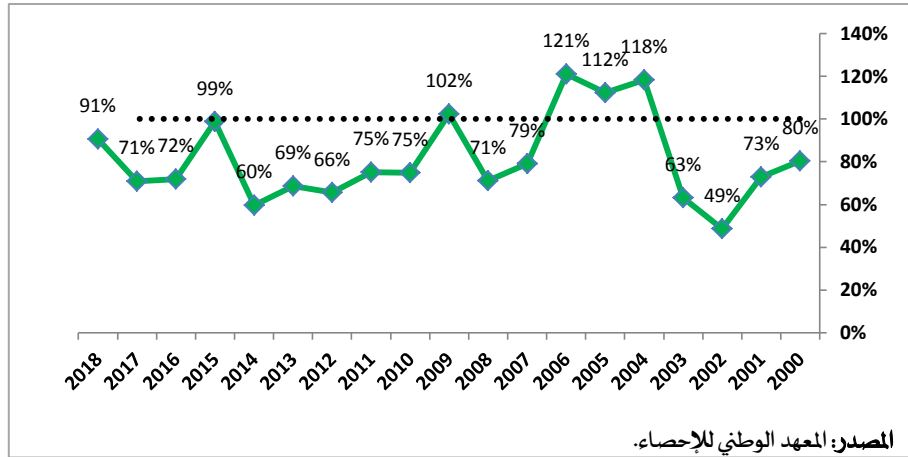
هذا، وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة الميزان التجاري الغذائي في إجمالي العجز التجاري الخارجي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2009 تتفاوت بشكل متغير لتعادل درجاتها الدنيا نسبة 4,1% ودرجاتها القصوى 15,6%، في حين يسجل استقرار نسبي لهذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2018 حيث تراوح بين 6,7% و 10,1%، باستثناء سنتي 2015 و 2018 حيث كانت نسبة مساهمة العجز التجاري الغذائي منخفضة بصفة ملموسة (2,6% و 0,4%).

رسم بياني 3: مساهمة الميزان التجاري الغذائي في عجز الميزان التجاري العام بين سنة 2000 و 2018



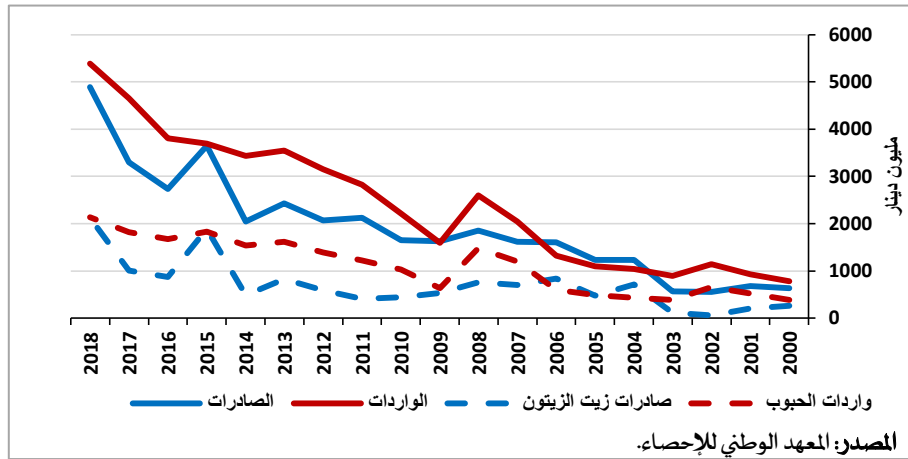
يقدر معدل نسبة تغطية الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة الممتدة منذ سنة 2010 إلى سنة 2018 بحوالي 75% مقابل نسبة 87% خلال الفترة السابقة (2000 – 2009). ويعزي التراجع في نسبة التغطية خلال السنوات الأخيرة إلى ارتفاع حجم الواردات مقارنة بالصادرات بالتوازي مع ارتفاع الأسعار على مستوى الأسواق العالمية وتزامنا مع تدهور قيمة الصرف للدينار التونسي مقابل اليورو والدولار، حيث يقدر هذا التراجع على التوالي بنسبة 15,2% و 19,4% خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

رسم بياني 4: تطور معدل تغطية الميزان التجاري الغذائي بين سنة 2000 و2018



يتبين كذلك من خلال متابعة قيمة المبادلات التجارية الغذائية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018 تسجيل تطور ملموس و تصاعدي في الاتجاهين، مع نمو قيمة الواردات بنسق أعلى مقارنة بنمو قيمة الصادرات، وهو ما يفسر خلفية ارتفاع العجز التجاري الغذائي. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الحبوب تعتبر من المواد الأساسية الأكثر تداولاً وهي تحتل نصيب الأسد بنسبة 47% من إجمالي الواردات كما يحتل زيت الزيتون المرتبة الأولى من إجمالي الصادرات بنسبة مساهمة تعادل 36%.

رسم بياني 5: تطور المبادلات الغذائية بين سنة 2000 و2018



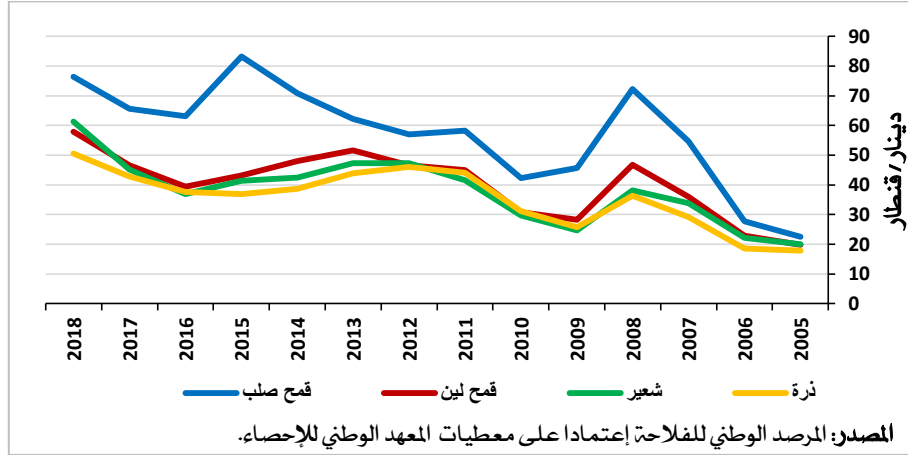
ب. الواردات

شهدت أسعار الحبوب على مستوى الأسواق العالمية ارتفاعاً متواصلاً وتدرجياً مع تسجيل مستويات مشددة في بعض الفترات، و نخص بالذكر سنوات 2007 و 2008 التي تزامنت مع عدة عوامل مناخية و هيكلية عالمية من أهمها:

– ارتفاع أسعار القمح المنجزة عن تقلص إنتاجها بصفة محسوسة من جراء الجفاف.

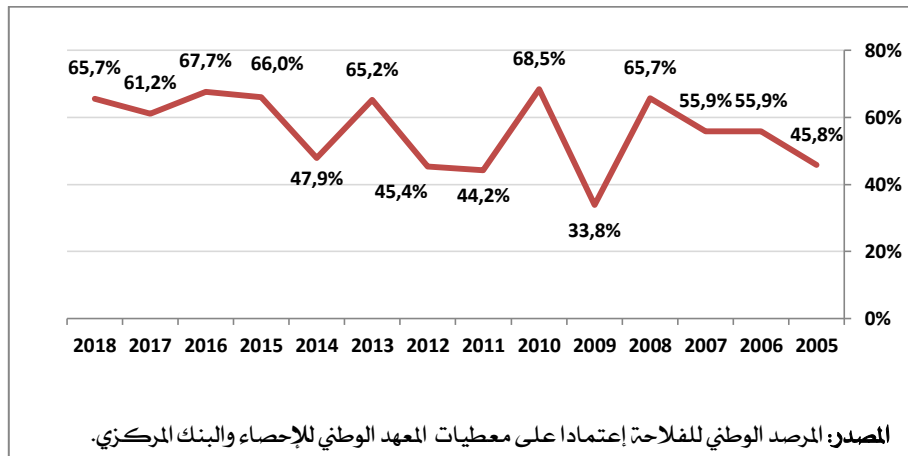
– ارتفاع الطلب العالمي وتنامي استهلاك الحبوب خاصة بالدول الصاعدة كالصين والهند بالإضافة إلى الاستهلاك الإضافي للاستعمالات الصناعية (لإنتاج الوقود الحيوي بالولايات المتحدة) مما أدى إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب.

رسم بياني 6: تطور أسعار الحبوب عند التوريد بين سنة 2005 و2018



يقدر الارتفاع بالنسبة لأسعار الحبوب المستوردة خلال سنة 2018 مقارنة بالسنة المنقضية بنسبة 16,5% للقمح الصلب، 24% للقمح اللين، 35,5% للشعير و18,2% للذرة، ونظرا لمحدودية الإنتاج المحلي من هذه المواد الأساسية تسجل تبعية مرتفعة مع التوريد بلغت نسب تتجاوز 60% في بعض المواسم. على عكس ما هو الحال بالنسبة لقطاع اللحوم والألبان والفواكه والخضراوات حيث تتم تغطية الحاجيات كليا اعتمادا على الإنتاج الوطني.

رسم بياني 7: معدل الاعتماد على الواردات من الحبوب بين سنة 2005 و2018

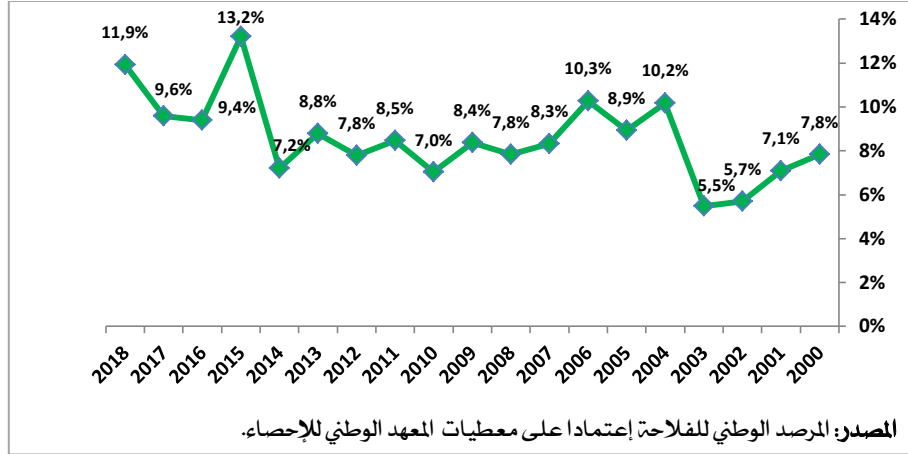


ت. الصادرات

تتفاوت حصة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الجمالية للبلاد من سنة إلى أخرى، حيث تتراوح بين 5,5% و13,2%، ويعزى هذا التموج إلى ارتباط تطور الصادرات الغذائية بمستوى الإنتاج المحلي وبالتغيرات

المناخية التي لها تأثير مباشر على الإنتاج، ويبدو هذا جليا خلال سنوات 2002 و2003 حيث سجلت الصادرات الغذائية أدنى مستوياتها مقارنة بالفترات الأخرى.

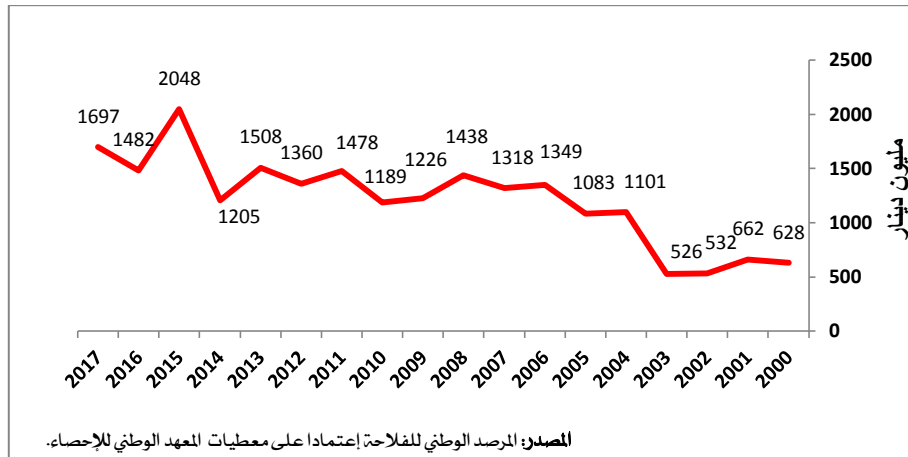
رسم بياني 8: حصة الصادرات الغذائية من مجموع الصادرات الجمالية للبلاد بين سنة 2000 و2018



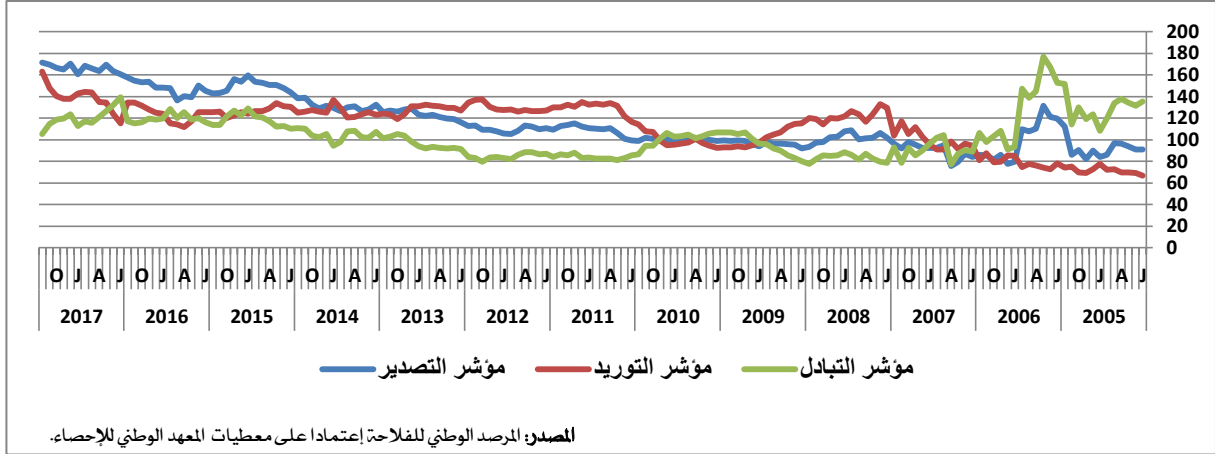
يعتبر زيت الزيتون والتمور ومنتجات الصيد البحري من اهم الصادرات الغذائية من حيث القيمة، ويقدر متوسط معدل النمو السنوي لقيمة الصادرات من هذه المواد خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018 في مستوى 12,3% بالنسبة للزيت الزيتون، و15,8% بالنسبة للتمور و7,8% بالنسبة لمنتجات الصيد البحري. هذا، ويحتل زيت الزيتون المرتبة الأولى في مجموع الصادرات الغذائية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018، بمعدل نسبة مساهمة تعادل 34,1% تليه التمور بمعدل نسبة مساهمة في حدود 14,1% ثم منتجات الصيد البحري بمعدل نسبة مساهمة في مستوى 13,9% من مجموع الصادرات الغذائية.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى تسجيل تطور في صادرات بعض الغلال الصيفية والخضر الطازجة والمحولة والمعجنات الغذائية حيث ساهمت هذه الأخيرة بنسبة 8,3% من مجموع الصادرات الغذائية خلال سنة 2018.

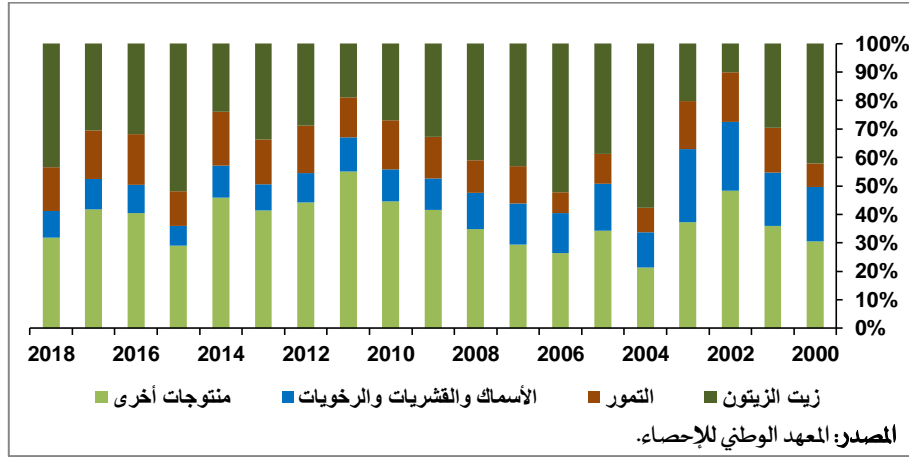
رسم بياني 9: تطور قيمة الصادرات الغذائية بالسعر القار (أساس 100 في 2000)



رسم بياني 10: تطور مؤشر التبادل ومؤشر السعر عند التوريد والتصدير



رسم بياني 11: تطور حصة الصادرات من المنتجات الغذائية من مجموع الصادرات الغذائية بين سنة 2000 و2018

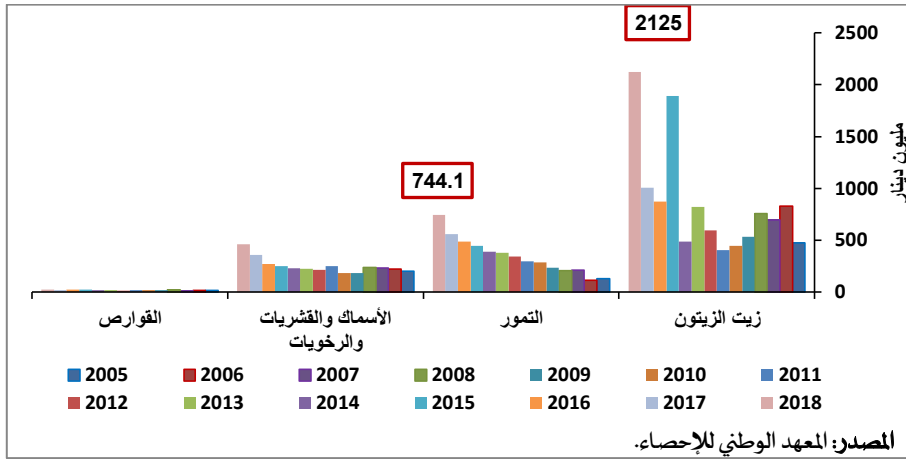


شهدت الصادرات الغذائية، خلال السنوات الأخيرة، تنوع في المنتجات كالغلال الصيفية والطماطم حيث تجاوزت هذه الأخيرة من حيث القيمة صادرات القوارص في بعض المواسم (خلال سنة 2018 : 78,4 مليون دينار مقابل 22,6 مليون دينار). وقد ساهمت في تطوير صادرات الغلال والخضر عديد العوامل نخص بالذكر منها توجه المصدرين إلى تحسين النوعية (التعبئة والتغليف،...) وإلى التحويل.

لقد لعبت المنتجات البيولوجية دورا هاما في تنويع وتوسيع قائمة الصادرات وتحقيق قيمة مضافة هامة، ويبدو ذلك جليا من خلال النتائج الواعدة التي سجلها القطاع خلال السنوات الأخيرة ، حيث تم تصدير أكثر من 60 منتج بيولوجي مع تطور في قيمة الصادرات من 66 مليون دينار خلال سنة 2010 إلى 430 مليون دينار خلال سنة 2017. هذا، ويتبين من خلال متابعة الوضع خلال سنة 2017، أن زيت الزيتون البيولوجي يساهم بنسبة 78% من قيمة الصادرات البيولوجية (بما يعادل 337 مليون دينار) تليه في المرتبة الثانية التمور البيولوجية بنسبة 12% (ما يعادل 52 مليون دينار).

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن زيت الزيتون والتمر والمنتجات البحرية والقوارص وخاصة المنتجات الفلاحية البيولوجية تعتبر من أهم المنتجات الفلاحية المصدرة في تونس، والواعدة في المستقبل لتطوير الصادرات.

رسم بياني 12: تطور قيمة أهم المنتجات الفلاحية المصدرة بين سنة 2005 و2018

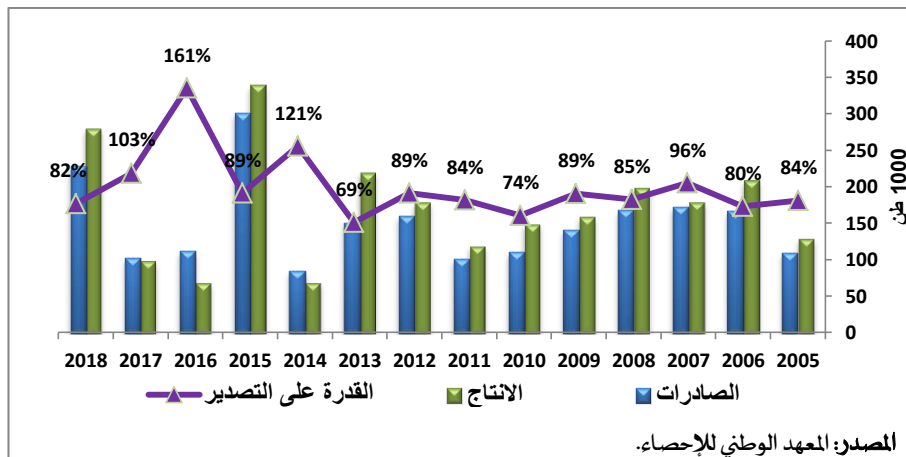


❖ زيت الزيتون

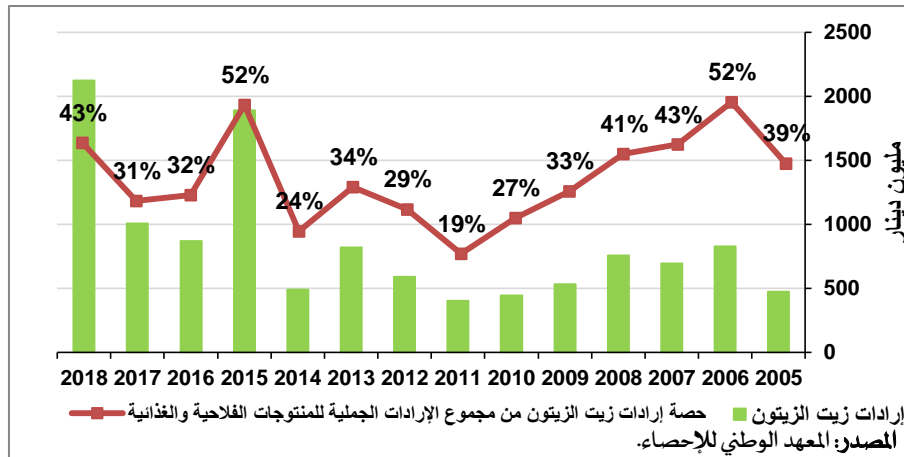
تساهم الصادرات التونسية من زيت الزيتون بنسبة 4,7% من مجموع الصادرات العالمية لهذا المنتج، مما يجعلها تحتل المرتبة الخامسة على الصعيد العالمي؛ كما يساهم هذا المنتج بمعدل نسبة 36% من مجموع عائدات صادرات الصناعات الغذائية.

شهدت صادرات زيت الزيتون تذبذبا خلال الفترة الممتدة منذ سنة 2005 إلى سنة 2018 مسجلة بذلك معدل نسبة نمو سنوي في حدود 0,1%، وحجم صادرات يعادل نسبة 88% من الإنتاج. كما بلغ معدل حصة صادرات زيت الزيتون خلال نفس الفترة، نسبة 35% من مجموع إيرادات المنتجات الفلاحية والغذائية.

رسم بياني 13: تطور إنتاج وصادرات زيت الزيتون بين سنة 2005 و2018



رسم بياني 14: تطور إيرادات زيت الزيتون بين سنة 2005 و2018



وتعتبر الدولة الإيطالية أول مورد لزيت الزيتون على مستوى العالم ، وهي تحتل كذلك المرتبة الأولى من حيث وجهة صادرات زيت الزيتون التونسي، حيث تساهم بنسبة 35% من مجموع ايرادات صادرات هذا المنتج خلال سنة 2017 ، تليها الولايات المتحدة الأمريكية (الثانية عالميا) وإسبانيا (الخامسة عالميا).

جدول 1: أهم البلدان الموردة لزيت الزيتون التونسي خلال سنة 2017

البلدان	مليون دينار	%
إيطاليا	343,803	34,87%
الولايات المتحدة الأمريكية	173,726	17,62%
إسبانيا	147,888	15,00%
فرنسا	110,344	11,19%
كندا	47,900	4,86%
البرتغال	39,059	3,96%

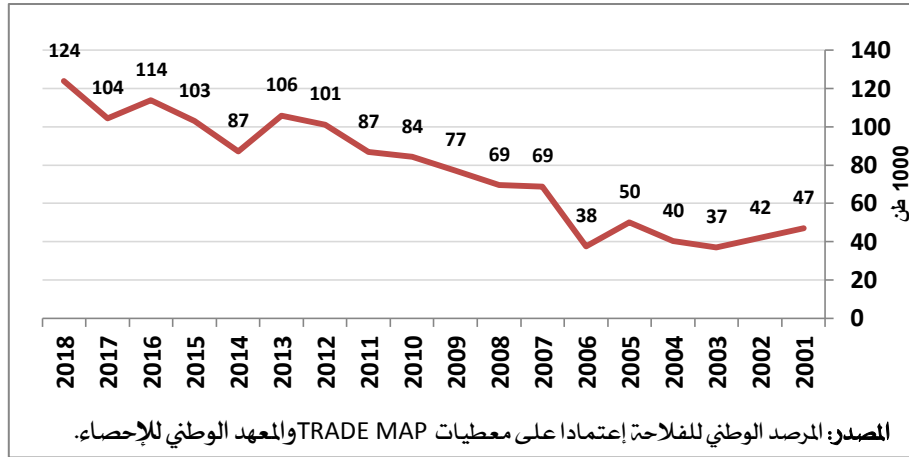
المصدر: المرصد الوطني للفلاحة اعتمادا على معطيات المعهد الوطني للإحصاء.

يتبين من خلال مقارنة مؤشر النمو السنوي لصادرات تونس من زيت الزيتون نحو مختلف بلدان العالم بمؤشر نمو واردات هذه البلدان من هذا المنتج ، خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2017، معدل نمو بطيء لصادرات المنتج التونسي من هذه المادة مقابل ارتفاع الطلب لدى بعض البلدان كإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وفرنسا والمغرب والمملكة العربية السعودية والامارات المتحدة. في المقابل يسجل ارتفاع وتيرة نمو صادرات زيت الزيتون نحو بعض البلدان على غرار كندا والبرتغال واليابان وغانا والبرازيل

❖ التمور

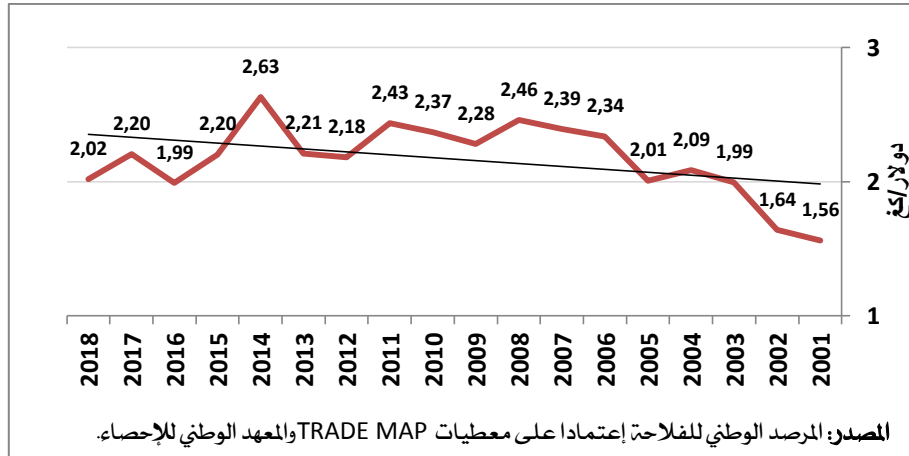
تساهم الصادرات التونسية من التمور بنسبة 18,8% من مجموع الصادرات العالمية لهذا المنتج، مما يجعلها تحتل المرتبة الأولى على الصعيد العالمي. شهدت منظومة التمور تطورا خلال العشرية الأخيرة حيث ارتفعت الكميات المصدرة من 47 ألف طن سنة 2001 إلى 104 ألف طن سنة 2017 و 124 ألف طن خلال سنة 2018.

رسم بياني 15: تطور صادرات التمورين سنة 2001 و2018



هذا، وقد سجل معدل الأسعار عند التصدير ارتفاعا ملحوظا من 1,56 دولار/كغ سنة 2001 إلى 2,63 دولار /كغ سنة 2014، ليتراجع نسبيا إلى مستوى 2,2 دولار للكغ خلال 2017 و 2,02 دولار /كغ خلال سنة 2018.

رسم بياني 16 : تطور سعر التمور عند التصدير بين سنة 2001 و2018



وتعتبر المغرب أهم سوق موردة للتمور التونسية من حيث قيمة الواردات حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة 23,6% خلال سنة 2017 تليها ألمانيا، فرنسا، إسبانيا وماليزيا.

جدول 2 : أهم البلدان الموردة للتمور التونسية خلال سنة 2017

البلدان	مليون دينار	%
المغرب	118,773	23,61%
ألمانيا	44,842	8,91%
فرنسا	40,531	8,06%
إسبانيا	37,588	7,47%
إندونيسيا	37,285	7,41%
ماليزيا	37,019	7,36%
إيطاليا	35,711	7,10%

المصدر: المرصد الوطني للفلاحة اعتمادا على معطيات المعهد الوطني للإحصاء

والجدير بالذكر في هذا الصدد انه رغم أن الامارات المتحدة والهند تحتلان المرتبة الأولى والثانية على الصعيد العالمي من حيث قيمة الواردات من التمور، غير أن صادرات تونس نحو هذه البلدان لا تتعدى 0,6% و0,8% من مجموع صادرات هذا المنتج، وهو ما يدعو إلى مزيد التمعن في مسببات هذا الوضع وإيجاد الحلول لتوسيع حلقة الدول المورد للتمور التونسية.

كما يبدو من خلال تحليل مؤشر نمو صادرات التمور خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى 2017 ضعف نمو صادراتنا من هذا المنتج مقابل ارتفاع نمو الطلب لهذا المنتج على مستوى العديد من البلدان الموردة كالمغرب وماليزيا وتركيا وروسيا والولايات المتحدة بالإضافة إلى بعض بلدان الاتحاد الأوروبي.

❖ منتجات الصيد البحري

تساهم صادراتنا التونسية من منتجات الصيد البحري بنسبة 0,1% من مجموع الصادرات العالمية لهذا المنتج، وهي تحتل المرتبة 67 على الصعيد العالمي.

وتحتل إيطاليا المرتبة السادسة عالميا من حيث قيمة الواردات من منتجات الصيد البحري، كما تحتل المرتبة الأولى من حيث وجهة صادراتنا من نفس المنتج حيث تساهم بنسبة 41% من مجموع إيرادات صادرات منتجات الصيد البحري خلال سنة 2017، تليها إسبانيا (الرابعة عالميا) ومالطا (59 عالميا) بنسبة على التوالي 25,5% و17%.

جدول 3: أهم البلدان الموردة لمنتجات البحر التونسية خلال سنة 2017

البلدان	مليون دينار	%
إيطاليا	147,07	41,16%
إسبانيا	91,346	25,56%
مالطا	60,79	17,01%
الأردن	14,377	4,02%
الامارات العربية المتحدة	10,462	2,93%

المصدر: المرصد الوطني للفلاحة اعتمادا على معطيات المعهد الوطني للإحصاء

والجدير بالذكر في هذا المجال أنه رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أول مورد لمنتجات الصيد البحري في العالم تليها اليابان والصين، إلا أن صادرات تونس من هذا المنتج تجاه هذه البلدان المستهلكة تعتبر هزيلة، نظرا لبعد المسافات من ناحية و صعوبة تأمين المنتجات الفلاحية سريعة التلف. ولعل أهم ما تم تسجيله بالنسبة لهذا القطاع خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2017 هو تطور حجم وقيمة صادرات منتجات الصيد البحري التونسية نحو البعض من بلدان الخليج العربي، على غرار المملكة العربية السعودية والأردن والامارات العربية المتحدة بنسب تفاوتت على التوالي من 343% إلى 117% و 106%، و يعزى هذا التطور إلى الدعم الخاص بكلفة النقل الذي حضي به القطاع في إطار صندوق دعم الصادرات FOPRODEX.

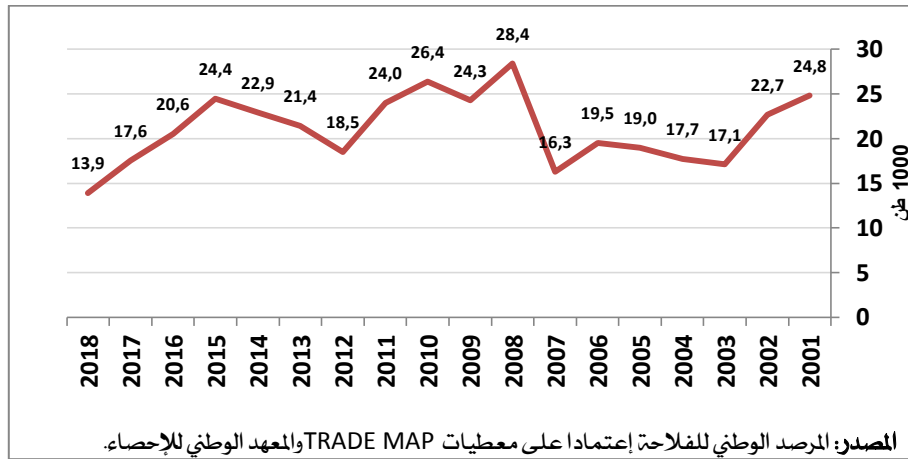
كذلك يسجل، خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى 2017، نفس المشهد بالنسبة لمؤشر نمو صادرات منتجات الصيد البحري على المستوى الوطني، والتي تبدي نسق نمو ضعيف مقارنة بسرعة تنامي الطلب لهذا المنتج لدى العديد من البلدان الموردة كإسبانيا وفرنسا وكوريا وكندا وروسيا باستثناء إيطاليا واليونان وسويسرا.

❖ القوارص

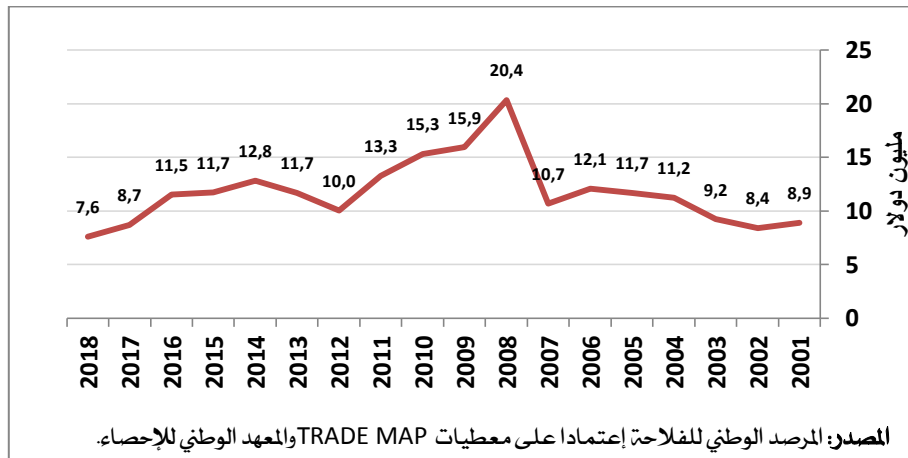
تصنف القوارص في المرتبة الخامسة من ضمن أهم المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير خلال سنة 2018 بعد زيت الزيتون والتمور ومنتجات الصيد البحري والطماطم. وتساهم صادرات تونس من القوارص بنسبة 0,1% من مجموع الصادرات العالمية لهذا المنتج، وهي تحتل المرتبة 50 على الصعيد العالمي. وتعتبر فرنسا أهم سوق موردة للقوارص التونسية، كما تحتل المرتبة الأولى من حيث وجهة صادراتنا من هذا المنتج حيث تساهم بنسبة 70% من مجموع إيرادات صادرات القوارص خلال سنة 2017. وتعتبر فرنسا أول مورد للقوارص في العالم تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى تسجيل تراجع هام لنسق صادراتنا من هذا المنتج منذ سنة 2001 حيث تراجمت قيمة الصادرات بنسبة 16% وحجم الصادرات بنسبة 50% خلال سنة 2018 مقارنة بما كان عليه الوضع خلال سنة 2008، تقدر مساهمة صادرات القوارص في مجموع إيرادات الصادرات الغذائية بنسبة 0,6% خلال سنة 2018، ويحتل صنف المالح بنسبة 90% من الصادرات.

رسم بياني 17: تطور كمية صادرات القوارص بين سنة 2001 و2018



رسم بياني 18: تطور قيمة صادرات القوارص بين سنة 2001 و2018

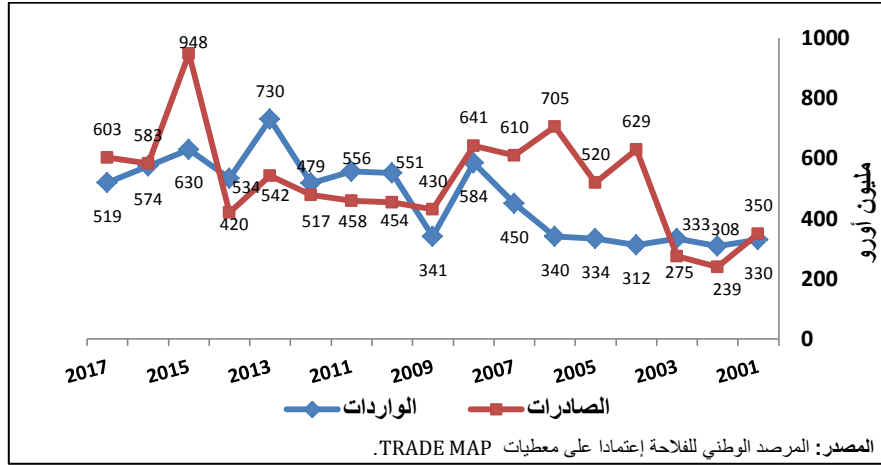


يسجل تراجع صادرات القوارص على مستوى الكمية والقيمة التي بلغت 7,6 مليون دولار سنة 2018 مقابل 20,4 مليون دولار سنة 2008، ويعزى هذا الوضع إلى عديد الإشكاليات التي تحول دون تطوير صادراتنا من هذا المنتج نخص بالذكر منها، التركيز على السوق الفرنسية وعدم الانفتاح على أسواق أخرى مع تدني متواصل للكميات بالسوق المذكور، عدم استغلال الحصة المعفاة من الأداءات لصادرات البرتغال إلى الاتحاد الأوروبي حيث لم تتجاوز الكميات المنجزة في هذا الإطار نسبة 50% من المبرمج، صعوبة اكتساح أسواق جديدة لعدم توفر أصناف مبكرة تنافسية، اعتماد آلية بيع غير متطورة VENTE AU MIEUX واحتكار سوق التصدير من قبل مجموعة مضيقمة من المتدخلين مع تسجيل عديد الصعوبات اللوجستية.

ث. المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي

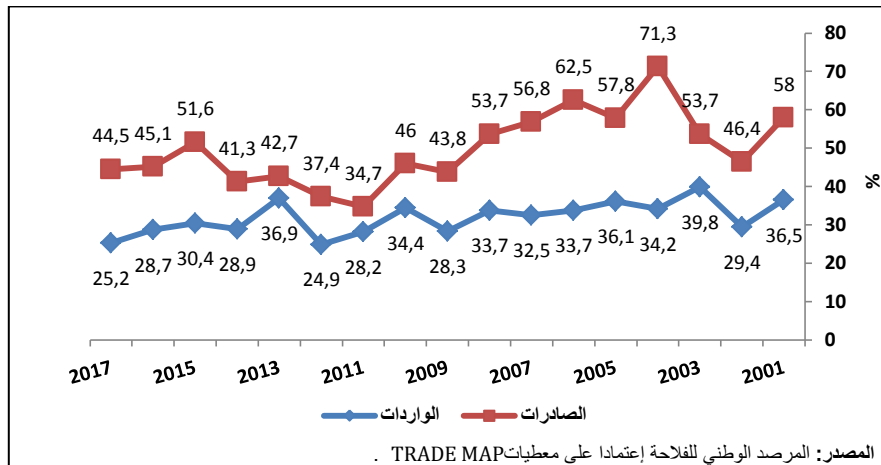
شهدت قيمة المبادلات الغذائية بين تونس والاتحاد الأوروبي (28 دولة). خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2001 و2017 عدة تقلبات مع توجه تصاعدي وقد عرف الميزان التجاري الغذائي تذبذبا بين فائض وعجز ويعود ذلك أساسا لارتفاع عائدات زيت الزيتون في بعض الفترات وتنامي قيمة واردات الحبوب.

رسم بياني 19: تطور المبادلات التجارية الغذائية بين تونس والاتحاد الأوروبي (28)



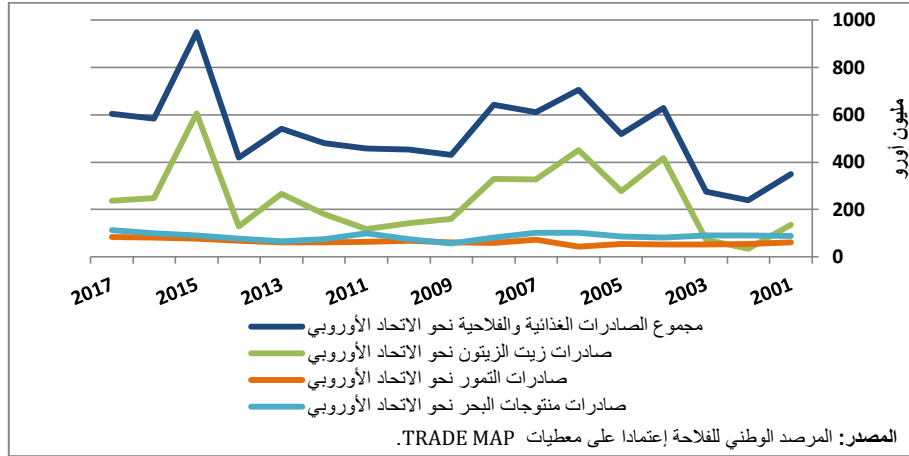
تمثل حصة صادرات تونس من المنتجات الفلاحية والغذائية نحو الاتحاد الأوروبي حوالي 50% من قيمة الصادرات الجمالية مقابل 32% بالنسبة للواردات.

رسم بياني 20: تطور حصة الاتحاد الأوروبي من المبادلات التجارية الغذائية التونسية



يحتل زيت الزيتون ومنتجات الصيد البحري والتمور المراتب الأولى في قائمة المنتجات الفلاحية الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي. وتقدر قيمة صادرات زيت الزيتون الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي حوالي 75% من قيمة صادرات تونس من زيت الزيتون ما يعادل 9% من مجموع قيمة الواردات الأوروبية من زيت الزيتون.

رسم بياني 21: تطور قيمة صادرات أهم المنتجات الفلاحية نحو الاتحاد الأوروبي



ج. الاتفاقيات التجارية

أبرمت تونس العديد من الاتفاقيات التجارية والتعريفية التي تتعلق بقطاع الفلاحة والتي تهدف إلى التحرير التدريجي للمبادلات التجارية في نطاق السياسات الفلاحية التي اعتمدها تونس خلال العقود الفارطة من أجل الانفتاح على الأسواق الخارجية بما يمكن من النهوض بالصادرات كأداة للتنمية وتحسين القدرة التنافسية للمنتج التونسي. وتشمل هذه الاتفاقيات ثلاثة أصناف كبرى:

- الاتفاقيات التي تنص على إحداث مناطق تبادل حر وتتوزع إلى اتفاقيات متعددة الأطراف والمتمثلة في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية واتفاقيات ثنائية وهي الاتفاقيات المبرمة مع عدد من البلدان العربية والرابطة الأوروبية للتبادل الحر وتركيا ومنطقة التبادل الحر العربية المتوسطية والاتحاد الأوروبي.
- الاتفاقيات المتعددة الأطراف والثنائية التي تنص على مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية (NPF) والتي تأتي في إطار انضمام تونس للمنظمة العالمية للتجارة. ويمكن هذا المبدأ كل دولة عضو من تعميم الامتيازات والأفضليات التي تمنحها لأي دولة أخرى وبصورة آلية إلى باقي الدول الأعضاء.
- الاتفاقيات التفاضلية والتي تنص على تخفيضات في الرسوم الديوانية بالنسبة لكل المنتجات المتبادلة أو بعضها وهي مبرمة مع بعض الدول الإفريقية.

في إطار هذه الاتفاقيات حظيت المنتجات الفلاحية التونسية بمجموعة من الامتيازات كالإعفاء التام من الرسوم الديوانية بدون تحديد سقف كمي (مثل الرمان)، والإعفاء التام من الرسوم الديوانية أو معدل تفضيلي في حدود حصة تعريفية (مثل زيت الزيتون)؛ وتحديد رزمة يتمتع فيها المنتج بالإعفاء الضريبي عند التصدير (مثل الطماطم والبطاطا) وكان لهذه الامتيازات الأثر الإيجابي على تطور الصادرات لبعض المنتجات. غير أنه يسجل عديد الصعوبات التي تحول دون حسن استغلال و توظيف الكم الهائل من الاتفاقيات المبرمة بهدف تطوير و دفع قطاع الصادرات، وهو ما يستدعي الدولة إلى بذل مجهود أكبر للتعريف و الإعلام و تحسيس المتدخلين في القطاع بالفرص المتوفرة، مع ضرورة تقييم جدوى الاتفاقيات المنجزة و مستوى استغلالها و مراجعة البعض منها نحو التحسين لفائدة المنتج التونسي إذا ما تطلب الأمر ذلك.

جدول 4: جدول ملخص للاتفاقيات التجارية المبرمة والتي بصدد التفاوض

ملاحظات	الدخول حيز التنفيذ	تاريخ الإبرام	
اتفاقيات التبادل الحر			
بروتوكول إضافي مبرم في 1 جانفي 2001 خاص بمنتجات الفلاحة و الصيد البحري	1 مارس 1998	17 جويلية 1995	اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي
		19 نوفمبر 2012	اتفاقية التبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي ALECA
الرابطة الأوروبية للتبادل الحر تشمل سويسرا و النرويج و ايزلاندا وليشتنشتاين		17 ماي 2005	اتفاقية التبادل الحر بين تونس والرابطة الأوروبية AELE
هذه الاتفاقية تجمع 18 دولة عربية، و منذ جانفي 2005 كل المبادلات التجارية معفاة من الأداءات	1 جانفي 1998		اتفاقية تطوير المبادلات التجارية مع البلدان العربية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)
هذه الاتفاقية تجمع بين الدول العربية التي أمضت شراكة مع دول الاتحاد الأوروبي	27 مارس 2007	25 فيفري 2004	اتفاقية التبادل الحر العربية المتوسطة بين تونس والأردن و مصر و المغرب (اتفاقية اغادير)
تشمل 10 دول عربية	سنة 2002	صادقت عليها تونس في جويلية 2000	اتفاقية إطارية لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي
اتفاقيات التبادل الحرفي نطاق التعاون الثنائي			
	1 جويلية 2005 10 مارس 2005	17 جوان 2004	اتفاقية منطقة التبادل الحر التونسية السورية
اعفاء كلي من الأداءات لكل المبادلات التجارية	19 فيفري 2002	14 جوان 2001	اتفاقية منطقة التبادل الحر التونسية الليبية
		22 فيفري 2000	اتفاقية منطقة التبادل الحر التونسية العراقية
الاتفاقية تنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2007	16 مارس 1999	16 مارس 1999	اتفاقية منطقة التبادل الحر التونسية المغربية
اتفاقية مبرمة لفترة محددة منتهية	1999	22 أبريل 1998	اتفاقية منطقة التبادل الحر التونسية الأردنية
اتفاقية مبرمة لفترة محددة منتهية		5 مارس 1998	اتفاقية منطقة التبادل الحر التونسية المصرية
الاتفاقيات التجارية التفاضلية			
		4 ديسمبر 2008	اتفاقية تجارية تفاضلية بين تونس و الجزائر
التخفيض في الأداءات الجبائية عند التصدير لبعض المواد المحددة و حسب نوعية المواد المحولة	26 ماي 2008	6 جانفي 2007	اتفاقية تجارية تفاضلية بين تونس و إيران
	1999	17 جوان 1988	اتفاقية تجارية تفاضلية بين تونس و الكويت
الاتفاقيات التجارية بصدد التفاوض			
		21 مارس 2018	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية
		18 جويلية 2018	اتفاقية انضمام تونس للسوق المشتركة لشرق و جنوب إفريقيا (كوميسا)
المركوسور (الأرجنتين، البرازيل، الأوروغواي، فينزويلا، و الباراغواي)		26 ديسمبر 2014	اتفاقية تعاون مع مجموعة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية
بصدد التفاوض			مشروع إتفاق تجاري تفاوضي مع إندونيسيا
بصدد التفاوض			مشروع إتفاق تجاري تفاوضي مع باكستان
بصدد التفاوض			مشروع إتفاق تجاري تفاوضي مع إيران

ح. الأمن الغذائي في تونس

للتذكير، حسب منظمة الامم المتحدة للتغذية والزراعة يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بالحصول، ماديا وفعليا على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلي احتياجاتهم الطاقية وتناسب أذواقهم ليتمتعوا بحياة سليمة ونشيطة.

للأمن الغذائي أربعة أبعاد وهي توفر الغذاء والوصول والاستقرار والاستفادة منه.

توفر الغذاء:

يتناول هذا العنصر جانب العرض للأمن الغذائي الذي يحدده مستوى إنتاج الغذاء الوطني بالإضافة إلى المخزون والواردات، بما في ذلك المساعدات الغذائية، ناقص كمية الصادرات والبذور والأعلاف وخسائر ما بعد الحصاد.

الوصول إلى الغذاء:

الحصول على الغذاء يعتمد على ما إذا المستهلكين لديهم ما يكفي من المال لشراء الغذاء الذي يحتاجون إليه. هو عبارة عن قدرة الأسرة على تأمين المواد الغذائية في السوق من مصادر دخل الأسرة أو من خلال مصادر أخرى مثل الهدايا. وهذا يؤكد على أهمية القوة الشرائية للأسر ودخل الأسرة وأسعار المواد الغذائية وفرص العمل وموارد العمل. إلى جانب توفر البنية التحتية المناسبة من طرقات معبدة وتوفر وسائل النقل وغيره من العوامل التي تمكن من الوصول إلى مصدر الغذاء

استخدام الغذاء:

استخدام الغذاء يشير إلى قدرة الجسم البشري على استيعاب أغذية سليمة ومغذية اللازمة لتغذية جيدة وهذا يعتمد على كمية ونوعية وتنوع الأغذية المستهلكة في المنزل. يتعلق أيضا بالتخزين، وتوزيع المواد الغذائية.

الاستقرار:

هو أن يتوفر الغذاء للأفراد والأسر في جميع الأوقات والوصول المستمر إليه. عادة ما يرتبط الاستقرار بعوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على توفر الغذاء أو الحصول على الغذاء.

حسب تصنيف مؤشر الأمن الغذائي العالمي، تحتل تونس المرتبة 51 من ضمن 113 دولة في سلم الامن الغذائي سنة 2018 والمرتبة 40 حسب تصنيف وفرة الغذاء وذلك نتيجة لتأثر هذا العنصر مباشرة بالعوامل الجوية. أما اعتمادا على "الوصول الى الغذاء" فان تونس توجد في المرتبة 62 تأثرا بارتفاع الأسعار. أما اعتمادا على نوعية الطعام المتوفرة وسلامته وكيفية استعماله فان تونس تحتل المرتبة 49 في حين تحتل المرتبة 83 حسب محور الاستقرار والديمومة وذلك تأثرا بالتغيرات المناخية وحالة الأراضي الفلاحية ومخزون مياه الري.(onic).

– بالنسبة لوفرة المنتجات الغذائية تعتبر الوضعية نسبيا مريحة على المستوى الوطني باعتبار الإمكانيات المتوفرة عن طريق الإنتاج المحلي والتوريد، حيث يسجل تطور هام لتغطية الحاجيات الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي بالنسبة لعديد المواد الأساسية، كالحليب واللحوم والخضر والغلل، في حين تبقى الوضعية نسبيا حرجة بالنسبة للحبوب حيث ناهزت نسبة التبعية للتوريد معدل 61% إجمالا. هذا و يتبين من خلال

تحليل وفرة المواد الغذائية من حيث النوعية وملائمتها مع الحاجيات الفعلية للبلاد، خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2015، تسجيل وفرة في المدخول الطاقي تتجاوز الحاجيات بنسب تتراوح بين 37% و42%، علما وأن هذا المدخول، يتم تأمين جزء هام منه من قطاع الحبوب خاصة، الذي يساهم بنسبة تتجاوز 50% في عديد الفترات.

– بالنسبة للوصول أو للحصول المادي والاقتصادي على الغذاء، تم تقييم هذا الجانب من خلال متابعة تطور ببعض المؤشرات، على غرار الناتج الداخلي الخام للفرد الذي شهد تطورا ملموسا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2010 تلاه استقرار في مستوى هذا المؤشر منذ سنة 2013، وتعزي هذه الوضعية إلى عدم استقرار وتباطؤ النمو الاقتصادية بالبلاد خلال السنوات الأخيرة، كما تم التطرق إلى المؤشر الخاص بعمق العجز الغذائي (profondeur du déficit alimentaire) الذي ناهز نسب تتجاوز 40% خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2009 ليتراجع إلى مستوى 34% خلال سنة 2013، وهو ما يعكس بصفة ملموسة تحسن الوضعية وارتفاع مستوى الأمن الغذائي خلال الفترة المذكورة، وتجدر الإشارة في هذا الإطار أن المجتمع التونسي يصنف من ضمن المجتمعات الأقل عرضة لسوء التغذية،

– رغم الوضعية المريحة نسبيا من الناحية الكمية للغذاء، يسجل بعض الصعوبات الناجمة عن عدم التوازن في طريقة التغذية المعتمدة وفي الاستهلاك بالنسبة للمجتمع التونسي، حيث يسجل تفشي عديد الأعراض ذات الصلة بالأنماط الغذائية، ونخص بالذكر منها السمنة لدى الشباب، الذي شهد تطورا منذ سنة 2000 إلى سنة 2014 من 16% إلى 24%، كذلك يسجل ارتفاع حاد ومتواصل لنسبة المرضى بفقر الدم لدى الإناث في سن الإنجاب منذ سنة 2010 مقارنة بالسنوات السابقة، حيث ناهزت هذه النسبة 31% خلال سنة 2016 مقابل 27% خلال سنة 2010، وتعتبر مستوى هذه المؤشرات غير مريح نسبيا ويستدعي مزيد من اليقظة لتفادي تأزم الوضع.

خ. التشخيص الرباعي

❖ منظومة الصادرات

تولى الفريق المكلف بتنمية الصادرات إعداد تشخيص استراتيجي معمق للوضع على طريقة SWOT، وقد تم تناول التشخيص الرباعي باعتبار اربعة محاور أساسية ذات أبعاد مختلفة، افضت نتائجه إلى تصنيف نقاط القوة ونقاط الضعف والمخاطر والفرص، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 5: التشخيص الرياعي الخاص بمنظومة التصدير

نقاط القوة	نقاط الضعف
<p>التنوع والترفيح في الإنتاج</p> <ul style="list-style-type: none"> - تنوع ووفرة للمنتوجات المحلية - توجه عديد الفلاحين إلى إنتاج المواد ذات العلامات المميزة كالمنتوجات البيولوجية والمنتجات المثبتة للأصل AOC - وجود انتاج بدري يمكن من الرفع من القدرة التنافسية عند التصدير <p>الحوكمة</p> <ul style="list-style-type: none"> - وجود موارد بشرية ذات كفاءة <p>الاستثمار</p> <ul style="list-style-type: none"> - وجود طاقة واعدة في مجال الصناعات الغذائية - كلفة اليد العاملة المحلية نسبيا ضعيفة مقارنة بالدول الأجنبية <p>جودة ونوعية المنتجات</p> <ul style="list-style-type: none"> - إمكانية تطوير الإنتاج المحلي على مستوى الجودة والكمية، - تميز المنتج التونسي بجودة على مستوى المذاق خاصة بالمنخ المتوسطي 	<p>العوامل المناخية و الموارد الطبيعية</p> <ul style="list-style-type: none"> - ضعف مردودية بعض القطاعات لمردودية الموارد الطبيعية ، - ضعف مردودية بعض القطاعات تبعا لتشتت و تجزئة الأراضي الفلاحية. <p>تنوع المنتجات</p> <ul style="list-style-type: none"> - قلة المنتوجات ذات العلامات المميزة (شهادة مصادقة أو معتمدة) - إمكانيات تصدير محدودة لبعض المنتوجات كالشمش <p>الحوكمة</p> <ul style="list-style-type: none"> - توظيف أداءات جبائية عند التصدير - صعوبة وتعقد التراخيص الإدارية - ضعف الحوافز لتشجيع التصدير - غياب العمل الإرشادي الموجه لدفع التصدير - تواضع منظومة التأمين - عدم ملائمة البنية اللوجيستكية مع حاجيات وضائف التصدير خاصة على مستوى النقل (عدم وجود طائرة cargo) مع ارتفاع الكلفة - تراخيص قانونية صعبة ومعقدة - غياب الرؤية الواضحة لبرامج تأهيل قطاع التصدير وغياب ثقافة الإنتاج بهدف التصدير عوضا عن التصدير عند الفائض - المعطيات المتوفرة حول الصادرات غير كافية - ضعف البنية اللوجيستكية وعدم تطور النقل البحري - غياب الرؤية في مجال التصدير - غياب الرصد والتفاوض واستقطاب فرص التصدير من قبل الأجهزة الديبلوماسية التونسية بالخارج - غياب التنسيق والتفاوض بين الوزارات في مجال قطاع الصادرات - عدم استغلال الاتفاقيات الدولية في مجال تنمية الصادرات - وجود تمثيلية تونسية ضعيفة وغير كافية على مستوى (codex Alimentarius) وهو برنامج مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية - تبعية مرتفعة لبعض القطاعات خاصة المنتجات الحيوانية مع المواد الاولية الموردة، ما يحد من القدرة التنافسية للمنتوج التونسي، <p>التنظيم القاعدي للمهنة</p> <ul style="list-style-type: none"> - غياب التنسيق بين جميع المتدخلين على مستوى سلاسل القيمة الموجهة للتصدير - نقص على مستوى التنظيم المهني و عزوف المنتجين عن الانخراط صلب هياكل مهنية - غياب للمنصات الخاصة بالتفاوض في مجال الصادرات <p>الاستثمار</p> <ul style="list-style-type: none"> - تواضع القدرات الذاتية لأغلب المنتجين وبالتالي ضعف القدرة التنافسية لبعض المنتجات - صعوبة الحصول على مصادر التمويل - بطئ في تطور قطاع الصناعات التحويلية <p>نوعية وجودة المنتجات</p> <ul style="list-style-type: none"> - ضعف الاهتمام بالجودة و المواصفات الصحية للمنتوج المحلي و غياب اليقظة و الإجراءات الوقائية في هذا المجال

المخاطر	الفرص
<p>- تنامي وتفاقم المنافسة على مستوى الأسواق العالمية</p> <p>- فرض متطلبات ومواصفات قياسية دولية على مستوى الأسواق</p> <p>- انفتاح الأسواق وتحرير المبادلات الخارجية</p> <p>- تراجع قيمة الصرف للدينار</p>	<p>وجود منتجات تونسية ذات ميزات تنافسية بالأسواق العالمية كالزيت والتمور</p> <p>- موقع جغرافي ملائم للتعامل مع الدول الإفريقية والأوروبية</p> <p>- توفر إمكانيات تطوير الصادرات و ملائمتها للفرص المتاحة بالأسواق العالمية</p> <p>- إمكانية تعزيز التواجد بالأسواق التقليدية واقتحام أسواق جديدة إفريقية و آسيوية</p> <p>- تراجع قيمة الصرف للدينار</p> <p>- تموقع السوق التونسية في مراتب هامة بالنسبة لبعض المواد مقارنة بعدد البلدان،</p>

وقد تمحورت أهم الصعوبات والمخاطر المثارة حول الإشكاليات الهيكلية ذات الصلة بمحدودية وهشاشة الموارد الطبيعية وعرضتها لشتى أشكال التدهور كالانجراف والحرائق والزحف العمراني والاستغلال المفرط والعشوائي وإلى احتداد التقلبات المناخية وتواتر فترات الجفاف والاستغلال المفرط لبعض الموارد المائية، وإلى ضعف الترابط والتوازن بين مختلف حلقات المنظومات الفلاحية على مستوى الإنتاج والتسويق الداخلي والتصدير ونقص الشفافية في المعاملات. كما تمت إثارة عديد النقاط التي تعوق حسن سير منظومة التصدير المرتبطة بحوكمة القطاع وهي وليدة ضعف تأطير المتدخلين الخواص في منظومات الإنتاج من ناحية وعدم توفير مناخ تنافسي يضمن الشفافية في المعاملات والسرعة والنجاعة في إسداء الخدمات من ناحية أخرى، إضافة إلى تضخم المنظومة التشريعية القطاعية وتشتتها، وكذلك إلى محدودية تمثيلية الناشطين في القطاع ضمن الهياكل المهنية، تبعاً للصعوبات التي تعترض هذه الهياكل على مستوى التمويل ومحدودية التشجيعات المخولة لها وعدم تمتعها بامتيازات تفضيلية عند الاستثمار.

كما تلخصت أهم الفرص ونقاط القوة المثارة خلال التشخيص الرباعي حول عديد النقاط تتلخص أبرزها في ما يلي:

- توفر منتجات فلاحية متنوعة تساهم بصفة فعالة في تغطية حاجيات الاستهلاك بالأسواق الداخلية وتوفير فرص هامة لدفع التصدير،
- توفر إمكانيات هامة لتطوير علامات الجودة الخصوصية والمؤشرات الجغرافية للمنتجات الفلاحية ببلادنا،
- تسجيل تنوع في قاعدة الصادرات بدخول منتجات جديدة على غرار بعض الغلال الصيفية، إلى قائمة المواد الغذائية الفلاحية المصدرة القادرة على التحسن والتطور خلال السنوات القادمة.
- تموقع عدد من المنتجات الفلاحية بالأسواق العالمية وتوفر فرص بالأسواق العالمية في إطار الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف التي صادقت عليها بلادنا،
- وجود تقاليد وخبرة في مجال العمل التعاوني على مستوى الهياكل المهنية والمنظومات الفلاحية يوفر مجال مهين لتطوير النسيج والتنظيم المهني والتنسيق بين مختلف المتدخلين،
- توفر إمكانيات هامة لتطوير منتجات ذات جودة خصوصية وميزات تفضيلية لها قيمة مضافة عالية خاصة بالأسواق الخارجية، على غرار المنتجات البيولوجية التي لعب دوراً هاماً في مجال تحسين مستوى تسمين وتنويع الصادرات.

❖ الأمن الغذائي

وقع تشخيص معمق للوضع على طريقة SWOT باعتبار المحاور الأساسية حيث تبين أن الأمن الغذائي لا يتوقف عند حدود المسائل الغذائية في مفاهيمها المحددة ولكنه يتجاوز كل ذلك ليشمل كافة الميادين المتعلقة بالتنمية وطرق استدامتها والسلم الاجتماعي والأمن في مفهومه العام وخاصة المتعلقة باستقرار البلاد على جميع المستويات.

وقد افض التشخيص الذي تم اعتماد نتائجه إلى تصنيف نقاط القوة ونقاط الضعف والمخاطر التي لا بد من مواجهتها واحتوائها أو الحد من تفاقمها والفرص.

التشخيص الرباعي للأمن الغذائي:

نقاط الضعف

الوفرة (عن طريق الإنتاج المحلي)

- صعوبة في تقدير مستويات الاستهلاك وغياب البعد الاستشراقي بالنسبة لتقدير الحاجيات على المدى المتوسط والطويل،
- ضعف المردودية والإنتاج بالنسبة للزراعات البعلية خاصة
- عدم تمكن نسبة هامة من المزارعين من الحزمة الفنية وصعوبة تطبيقها
- نقص التأطير وضعف الإحاطة والتكوين بالنسبة للمزارعين
- قلة استعمال البذور الممتازة
- ارتفاع كلفة الإنتاج
- ازدواجية النشاط الفلاحي واعتماده بنسبة هامة على الزراعات المطرية،
- وجود فجوة بين البحث العلمي الفلاحي والبرامج التنموية
- قلة تثمين برامج البحث العلمي الفلاحي
- صعوبة التواصل بين البحث والمهنيين (الخطاب الفني)
- عدم تحيين الخارطة الفلاحية،
- نقص في تنظيم المهنيين صلب هياكل مهنية،
- صغر حجم المستغلات وتشتت الملكية
- تدهور نوعية التربة وضعف خصوبة الأرض،
- الاستعمال المفرط للأسمدة وللأدوية
- صعوبة التزود بالأسمدة والأدوية تبعاً لعدم الوفرة الظرفية
- عدم وفرة اليد العاملة الفلاحية
- صعوبة تحويل بعض المنتجات الفلاحية لمحدودية البنية التحتية الصناعية
- فشل برنامج تأهيل المستغلات الفلاحية

الوفرة (عن طريق التوريد)

- عجز في الميزان التجاري
- صعوبة ضمان النوعية و الجودة بالمستوى المطلوب
- ضعف طاقة الخزن المتوفرة و بالتالي صعوبة البرمجة المريحة للواردات
- مشاكل الشحن
- صعوبة تعديل السوق بالنسبة لبعض القطاعات
- التبعية للاستيراد في بعض القطاعات الاستراتيجية الحساسة (الحبوب

النفاد أو الحصول على المنتج من خلال البعد المادي

- وجود برنامج وطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة و الصيد البحري و تعصير تقنيات اللف و التكييف، بصدد الإنجاز (المرحلة الثانية) على مستوى وزارة التجارة غير مفعّل بالمستوى المطلوب.
- إرتفاع كلفة الخزن
- عدم التمكن من تقنيات التخزين بالمستوى المطلوب و تدهور الجودة
- محدودية طاقة الخزن و التجميع المتوفرة
- عدم تلائم بين التوزيع الجغرافي لوحدات التحويل و مناطق الإنتاج
- وجود نسيج ضعيف لوحدات التصنيع و التحويل

الحصول على المنتج من خلال البعد الاقتصادي

- تدهور القدرة الشرائية
- ارتفاع قيمة الدعم و إثقال كاهل صندوق التعويض
- الاستعمال أو الاستهلاك
- التبذير و الاستهلاك الغير محكم و الغير الرشيد للمواد المدعمة
- محدودية الإمكانيات لدى مصالح المراقبة الميدانية،
- غياب الرقابة بالمستوى المطلوب
- غياب نظام الاسترسال للمنتوجات الفلاحية الطازجة
- عدم تطابق نظام الترويج الحالي مع المتطلبات التقنية الحديثة المطلوب توفيرها بالنسبة للف و التكييف
- عدم استغلال و تثمين المواد الغذائية الفائضة عن طريق التحويل
- عدم استغلال و تثمين فواضل المواد الغذائية عن طريق الرسكلة
- ارتفاع كلفة التخزين و التبريد
- عدم تطبيق قانون تصنيف المنتجات الفلاحية
- تأخر إصدار قانون السلامة الغذائية

الاستقرار

- اعتماد بعض القطاعات الحساسة على التوريد و تسجيل تبعية مرتفع مع المواد الأولية الموردة (الدواجن..)
- عدم توظيف البحث العلمي بالمستوى المطلوب لتطوير الإنتاج
- ضعف المردودية الاقتصادية للمستغلة الفلاحية
- القدرة التنافسية الضعيفة للمنتجات المحلية أمام المنتجات الأجنبية
- الهجرة و النزوح
- عدم تثمين الظروف المناخية و البيئية ببعض الجهات (الشمال الغربي) لتطوير الزراعات
- ارتفاع الأسعار التي تناهز مستويات مشطة في بعض الحالات
- عزوف اليد العاملة عن العمل الفلاحي
- تذبذب و عدم استقرار الأسعار
- هشاشة النسيج المهني القاعدي
- صعوبة ترويج بعض المنتجات عند الذروة.

نقاط القوة

الوفرة (عن طريق الإنتاج المحلي)

- توشي الدولة توجهات لتشجيع تنمية القطاعات الاستراتيجية
- تنوع الزراعات و تطور النظم الزراعية
- إحداث و تفعيل آليات لتأمين مخزونات تعديلية لتأمين تزويد و تعديل السوق بصفة منتظمة،
- تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض القطاعات الاستراتيجية (لحوم ، ألبان) و الثانوية،
- تحقيق الجودة و النوعية التي تدعم القيمة التنافسية لبعض المنتجات

الوفرة (عن طريق التوريد)

- إعداد برمجة سنوية مدروسة لتزويد السوق و تغطية الحاجيات عن طريق التوريد (قطاع الحبوب) مع رصد الاعتمادات اللازمة

النفاز أو الحصول على المنتوج من خلال البعد المادي

- وجود نسيج هام للأسواق يغطي العديد من مناطق الإنتاج والاستهلاك و يوفر فرصا لترويج المنتج
- وجود شبكة طرقات هامة تمكن من الربط بين مناطق الإنتاج و التوزيع
- تنوع المنتجات المتوفرة و الموجهة للاستهلاك البشري
- وجود برامج تأهيل للأسواق و لمسالك التوزيع بصدد الإعداد من قبل المصالح المختصة بوزارة التجارة،
- الحصول على المنتوج من خلال البعد الاقتصادي
- وجود برامج اجتماعية لدعم القدرة الشرائية و إعانة فئة معينة من المجتمع المدني (إعانات مادية و عينية

- وجود أسواق من المنتج إلى المستهلك
- الاستعمال أو الاستهلاك
- تنوع المنتجات الفلاحية
- توفر المنتجات بالجودة المطلوبة لبعض السلع
- تطور القدرة الشرائية للمواطن مع توجه نحو اقتناء منتوجات ذات جودة،
- وجود إطار قانوني منذ سنة 1994 خاص بتصنيف المنتوجات الفلاحية
- وجود مشروع قانون خاص بالسلامة الغذائية بصدد الدرس و الإعداد

الاستقرار

- ازدواجية النشاط الفلاحي و الاعتماد النسبي على الزراعات السوقية

المخاطر

الوفرة (عن طريق الإنتاج المحلي)

- التغيرات المناخية و العوامل الطبيعية (الجفاف، الانجراف، ...)
- تدهور نوعية مياه الري (الملوحة...)
- تدهور المدرودية الاقتصادية لبعض النشاطات الفلاحية،
- قلة الموارد المائية و تراجع المخزونات منها
- تفاقم ضاهرة التهريب
- الآفات (الحشرات و الأمراض....)

الوفرة (عن طريق التوريد)

- ارتفاع الأسعار على مستوى الأسواق العالمية و عدم التحكم فيها
- تراجع سعر الصرف للدينار
- الارتفاع التدريجي و المتواصل للكلفة الجمالية للواردات
- وجود اتفاقيات تجارية تهدد مصير بعض المنتجات و هو ما يستدعي إعادة النظر في جدواها من عدمه
- تسجيل تغير و تحول جذري لنمط الاستهلاك على مستوى العائلات

الحصول على المنتج من خلال البعد الاقتصادي

- تذبذب و عدم استقرار الأسعار
- تنامي الأسواق الموازية
- تفاقم ظاهرة الاحتكار و المضاربة
- تعدد الوسطاء و سيطرتهم على مسالك التوزيع و الترويج

الاستعمال أو الاستهلاك

- ارتفاع مستوى الاستهلاك لجل المواد وخاصة منها المدعمة
- ارتفاع نسبة المصابين بالأمراض (البدانة، السكري...) الناجمة عن التغذية الغير متوازنة و الاستهلاك المفرط لبعض الأكلات الغير صحية
- العزوف عن الاستثمار في مرحلة ما بعد الإنتاج

الاستقرار

- التغيرات المناخية
- الكوارث الطبيعية (الجفاف و الفيضانات)
- عدم مواكبة السعر الأدنى عند الإنتاج لارتفاع الكلفة بالنسبة لبعض القطاعات
- غياب نظام معلومات مهيكلة تتكاتف فيه جهود مختلف الجهات المنتجة للمعطيات التي تمكن من رصد تطورات مؤشرات الإنتاج و الترويج و تستبق فترات الأزمات
- ضرورة محاذاة الأسعار المتداولة على مستوى الأسواق العالمية (عند التصدير) يهدد استمرارية بعض القطاعات (مثل الزيت) نظرا لصعوبة تغطية كلفة الإنتاج الفعلية.

الفرص

الوفرة (عن طريق الإنتاج المحلي)

- موقع جغرافي يتميز بمناخ متوسطي ملائم لعديد الزراعات
- وجود مشروع خاص بإنجاز صندوق الجوائح بصدد الدرس على مستوى وزارة الفلاحة لتفادي تحمل المزارعين كل مخاطر الإنتاج
- وجود (في فترة ما) برنامج لتأهيل المستغلات الفلاحية
- توظيف البحث العلمي لتطوير القطاع

الوفرة (عن طريق التوريد)

- تنوع وتعدد الأسواق العالمية،
- إبرام اتفاقيات في إطار التبادل التجاري الدولي
- انفتاح الاقتصاد التونسي على الأسواق الأوروبية في إطار اتفاقية أليكا

الحصول على المنتج من خلال البعد الاقتصادي

- وجود نسيج هام لنقاط البيع
- تنوع مسالك التوزيع و انتشار المحلات التجارية العصرية (مساحات تجارية كبرى...)

الاستعمال أو الاستهلاك

- وجود برامج سمعية بصرية لتحسيس المستهلك لضرورة ترشيد الاستهلاك
 - إعداد استراتيجية ووضع برنامج وطني للحد من تبذير الخبز (بصدد الإنجاز والتقييم)
 - تشجيع الاستثمار لتطوير إنتاج المواد الغذائية البديلة (إنتاج لحوم الإرناب....)
- الاستقرار
- تطور وسائل التواصل الاجتماعي عبر مواقع التواصل و ارساء ثقافة مقاطعة بعض المنتجات ذات الإشعار المشطة
 - وجود خطة وطنية للنهوض بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية

3.2. التحليل الإستيعادي و السيناريوهات المنبثقة

❖ منظومة الصادرات

تم خلال هذه المرحلة دراسة الوضع الخاص بالصادرات على الطريقة الإستيعادية (rétrospective)، بالنظر إلى الماضي ومن خلال تحليل التطورات السابقة التي شهدتها المنظومة وتقييم الوضع الحالي، وذلك حتى يتسنى اقتراح برامج مستقبلية مدروسة وتستند على منهجية عمل مدعومة لوضع خطة استشرافية للقطاع.

جدول 6: تطور معدل نسبة النمو السنوي لقيمة الصادرات

مجموع الصادرات الجمليّة			
2017.2010	2010.2001	2017.2001	
-2,1%	10,6%	4,9%	تونس
2,2%	10,5%	6,8%	العالم
الصادرات من المنتجات الفلاحية والغذائية			
2017.2010	2010.2001	2017.2001	
2,2%	10,3%	6,7%	تونس
4,1%	10,9%	7,9%	العالم

المصدر: TRADE MAP المرصد الوطني للفلاحة اعتمادا على معطيات .

وقد تم التركيز خلال هذه المرحلة على تحليل تطور قيمة الصادرات على المستوى المحلي و الدولي مع إبراز التوجهات الثقيلة (tendances lourdes) والانقطاعات (ruptures) وظواهر التغيير الخفية والأحداث الغير منتظرة والممكن أن يكون لها أثر هام في المستقبل على القطاع (خاصة التغييرات المناخية)، وتتلخص التغييرات في عدم استقرار وتذبذب الوضع بالنسبة لقطاع زيت الزيتون، في حين تبدو الوضعية أقل تشعبا وتتجه نسبيا نحو التطور الإيجابي بالنسبة لقطاع التمور، وتبقى وضعية القوارص في حالة تراجع ملموس مرده ضعف القدرة التنافسية لهذا المنتج فضلا عن الحواجز الغير جمروقية.

من المتغيرات الخاصة بمنظومة التصدير:

- المخاطر ذات الصلة بالتغيرات المناخية،
 - إمكانيات التسويق المتاحة بالسوق المحلية،
 - المواصفات المفروضة عند التوريد من قبل الأسواق الخارجية،
 - الحوكمة وضعف الإمكانيات اللوجيستية،
 - التشجيعات والحوافز،
 - الموارد الطبيعية (الماء، الأرض...)
 - القدرة التنافسية وكلفة الإنتاج،
 - الأسواق الجديدة منافسة،
 - الاستقطاب والانفتاح على الأسواق الجديدة،
 - التنظيم الهيكلي والقاعدي للقطاع،
 - التنوع للمنتجات الموجهة للتصدير،
 - التأطير الفني،
 - الاستثمار في مجال التحويل والتصنيع.
- وتبعاً للمنهجية المعتمدة تم التطرق إلى النقطة المتعلقة بتشخيص وتصنيف المتغيرات التي لها تأثير مباشر وهام على تطور قطاع الصادرات، وقد تم تشخيص مسببات التغيرات المسجلة خلال السنوات السابقة مع تصنيفها حسب الأهمية باعتبار العوامل الداخلية والخارجية ذات الصلة. وقد أفضت أعمال الفريق إلى تحديد مجموعة من المتغيرات الخاصة بمنظومة التصدير وتصنيفها في مجموعات حسب طبيعة كل عنصر، وبالتالي إعداد فرضيات تمكن من تحديد تصورات لتطور كل مجموعة من المتغيرات في المستقبل (جدول عدد 7).

جدول 7: الفرضيات لتحديد تصورات لتطور كل مجموعة من المتغيرات في المستقبل (الصادرات)

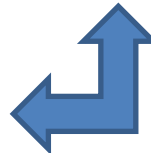
المتغيرات	تطور الوضعية حسب الفرضيات المقترحة في المستقبل
العوامل المناخية	فرضية 1: استقرار الظروف المناخية على الوضع الحالي فرضية 2: تدهور الظروف المناخية فرضية 3: تحسن الظروف المناخية
الموارد الطبيعية (الماء، الأرض...)	فرضية 1: ترشيد و استغلال أفضل للموارد الطبيعية فرضية 2: استغلال مفرط و مسرف للموارد الطبيعية
تنويع المنتوجات الموجهة للتصدير	فرضية 1: دعم و تشجيع المواد ذات المميزات التفاضلية (خضر، غلال، المنتوجات البيولوجية، المنتوجات المثبتة للأصل، المنتوجات المتحصلة على العلامة التونسية المميزة للجودة للمنتجات الفلاحية المحولة «Food Quality Label» فرضية 2: استقرار الوضع و الاقتصار على المواد التقليدية، فرضية 3: تدهور الوضع و تراجع المنتوجات المعدة للتصدير
الحكومة في قطاع الصادرات (الإمكانات اللوجيستكية، الحوافز، الاستثمار...)	فرضية 1: تطور الوضع نحو الأفضل (من خلال دعم الإمكانيات اللوجيستكية، مراجعة الحوافز و التشجيعات و الأداءات الجبائية الموظفة عند التصدير نحو الأفضل، الانفتاح على أسواق جديدة) فرضية 2: استقرار الوضع على ما هو عليه حاليا، و قصور عن التحسن رغم الجهود المبذولة
تنظيم المهنة صلب هيكل	فرضية 1: عزوف المهنيين عن التنظيم صلب هيكل مهنية (شركات تعاونية للخدمات الفلاحية...) فرضية 2: تحسن الوضعية و تنظيم المتدخلين في قطاع التصدير صلب هيكل مهنية
متطلبات الأسواق الخارجية	فرضية 1: مواصلة التشدد و فرض الحواجز الصعبة من قبل الدول الموردة مع ظهور عديد الأسواق المنافسة فرضية 2: ارتفاع الطلب على مستوى الأسواق العالمية و سهولة في تصدير المنتوجات التونسية فرضية 3: التوجه نحو المنتوجات ذات المميزات التفاضلية
الاستثمار (للرفع من مستوى الإنتاج و الإنتاجية و الجودة و تطوير الصناعات التحويلية)	فرضية 1: ركود في مجهود الاستثمار واستقرار مستوى الإنتاج و الجودة على ما هو عليه حاليا فرضية 2: تحسن مجهود الاستثمار و ارتفاع مستوى الإنتاج و الإنتاجية و الجودة و التحويل فرضية 3: تراجع مجهود الاستثمار و تدهور النسيج الخاص بالتصنيع و التحويل
المخاطر الصحية و الصحة النباتية	فرضية 1: السيطرة و التحكم النسبي في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية فرضية 2: عدم السيطرة و التحكم في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية

تم التركيز خلال هذه المرحلة على مجز الفرضيات بطريقة أقرب للواقع ولتطلعات القطاع في المستقبل. وقد أفضت أشغال فريق العمل بالنسبة لهذه المرحلة إلى الاتفاق على ثلاثة سيناريوهات مختلفة تتوجه فيها النظرة المستقبلية من الوضعية السلبية والحرجة إلى الإيجابية والمريحة كما هو مبين في الجداول التالية:

جدول 8: سيناريو عدد 1 : ذا نظرة استشرافية إيجابية

المتغيرات	فرضية 1 في المستقبل	فرضية 2 في المستقبل	فرضية 3 في المستقبل
العوامل المناخية	استقرار الظروف المناخية على الوضع الحالي	تردي الظروف المناخية	تحسن الظروف المناخية
الموارد الطبيعية (الماء، الأرض...)	ترشيد و استغلال أفضل للموارد الطبيعية	استغلال مفرط و مسرف للموارد الطبيعية	
تنويع المنتجات الموجهة للتصدير	دعم و تشجيع المواد ذات المميزات التفاضلية (خضر، غلال، المنتجات البيولوجية، المنتجات المثبتة للأصل، المنتجات التونسية الميزة للجودة للمنتجات الفلاحية المحولة «Food Quality Label».	استقرار الوضع و الاقتصار على المواد التقليدية،	صعوبة الوضع و تراجع المنتجات المعدة للتصدير
الحوكمة في قطاع الصادرات (الإمكانات اللوجيستكية، الحوافز الاستثمار...)	تطور الوضع نحو الافضل (من خلال دعم الإمكانات اللوجيستكية، مراجعة الحوافز و التشجيعات و الأداءات الجبائية الموظفة عند التصدير نحو الأفضل، الانفتاح على أسواق جديدة واعدة...)	استقرار الوضع على ما هو عليه حاليا، و قصور عن التطور و التحسن رغم الجهود المبذولة	
تنظيم المهنة صلب هياكل	عزوف المهنيين عن التنظيم صلب هياكل مهنية (شركات تعاونية للخدمات الفلاحية...)	تحسن الوضعية و تنظيم المتدخلين في قطاع التصدير صلب هياكل مهنية	
متطلبات الأسواق الخارجية	مواصلة التشدد و فرض الحواجز الصعبة من قبل الدول الموردة مع ظهور عديد الأسواق المنافسة	ارتفاع الطلب على مستوى الأسواق العالمية و سهولة في تصدير المنتجات التونسية	التوجه نحو المنتجات ذات الميزات التفاضلية
الاستثمار (للرفع من مستوى الإنتاج و الإنتاجية و الجودة و تطوير الصناعات التحويلية)	ركود في جهود الاستثمار واستقرار مستوى الإنتاج و الجودة على ما هو عليه حاليا	تحسن جهود الاستثمار و ارتفاع مستوى الإنتاج و الإنتاجية و الجودة و التحويل	تراجع جهود الاستثمار و النسيج الخاص بالتصنيع و التحويل
المخاطر الصحية و الصحة النباتية	تحسين المراقبة و التحكم النسبي في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية	ضعف آليات المراقبة و عدم السيطرة على الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية	

إعادة إحياء و تطوير قطاع الصادرات



جدول 9: سيناريو عدد 2 ينوه بوضعية سلبية و حرجة تعيق تطور ونمو قطاع الصادرات

المتغيرات	فرضية 1 في المستقبل	فرضية 2 في المستقبل	فرضية 3 في المستقبل
العوامل المناخية	استقرار الظروف المناخية على الوضع الحالي	تردي الظروف المناخية	تحسن الظروف المناخية
الموارد الطبيعية (الماء، الأرض...)	ترشيد و استغلال أفضل للموارد الطبيعية	استغلال مفرط و مسرف للموارد الطبيعية	
تنوع المنتجات الموجهة للتصدير	دعم و تشجيع المواد ذات المميزات التفاضلية (خضر، غلال، المنتجات البيولوجية، المنتجات المثبتة للأصل، المنتجات المتحصلة على العلامة التونسية المميزة للجودة للمنتجات الفلاحية المحولة «Food Quality Label»	استقرار الوضع و الاقتصار على المواد التقليدية،	صعوبة الوضع و تراجع المنتجات المعدة للتصدير
الحوكمة في قطاع الصادرات (الإمكانيات اللوجيستكية، الحوافز، الاستثمار...)	تطور الوضع نحو الأفضل (من خلال دعم الإمكانيات اللوجيستكية، مراجعة الحوافز و التشجيعات و الأداءات الجبائية الموظفة عند التصدير نحو الأفضل، الانفتاح على أسواق جديدة واعدة...)	استقرار الوضع على ما هو عليه حاليا، و قصور عن التطور و التحسن رغم الجهود المبذولة	
تنظيم المهنة صلب هيكل	عزوف المهنيين عن التنظيم صلب هيكل مهنية (شركات تعاونية للخدمات الفلاحية...)	تحسن الوضعية و تنظيم المتدخلين في قطاع التصدير صلب هيكل مهنية	
متطلبات الأسواق الخارجية	مواصلة التشدد و فرض الحواجز الصعبة من قبل الدول الموردة مع ظهور عديد الأسواق المنافسة	ارتفاع الطلب على مستوى الأسواق العالمية و سهولة في تصدير المنتجات التونسية	التوجه نحو المنتجات ذات الميزات التفاضلية
الاستثمار (للرفع من مستوى الإنتاج و الإنتاجية و الجودة و تطوير الصناعات التحويلية)	ركود في مجهود الاستثمار واستقرار مستوى الإنتاج و الجودة على ما هو عليه حاليا	تحسن مجهود الاستثمار و ارتفاع مستوى الإنتاج و الإنتاجية و الجودة و التحويل	تراجع مجهود الاستثمار و النسيج الخاص بالتصنيع و التحويل
المخاطر الصحية و الصحة النباتية	تحسين المراقبة و التحكم النسبي في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية	ضعف آليات المراقبة و عدم السيطرة على الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية	

تراجع نمو قطاع الصادرات

جدول 10: سيناريو عدد 3 ينوه بركود القطاع

المتغيرات	فرضية 1 في المستقبل	فرضية 2 في المستقبل	فرضية 3 في المستقبل
العوامل المناخية	استقرار الظروف المناخية على الوضع الحالي	تردي الظروف المناخية	تحسن الظروف المناخية
الموارد الطبيعية (الماء، الأرض...)	ترشيد واستغلال أفضل للموارد الطبيعية	استغلال مفرط و مسرف للموارد الطبيعية	
تنوع المنتجات الموجهة للتصدير	دعم و تشجيع المواد ذات المميزات التفاضلية (خضر، غلال، المنتجات البيولوجية، المنتجات المثبتة للأصل، المنتجات المتحصلة على العلامة التونسية المميزة للجودة للمنتجات الفلاحية المحولة «Food Quality Label»	استقرار الوضع والاقتصار على المواد التقليدية،	صعوبة الوضع وتراجع المنتجات المعدة للتصدير
الحكومة في قطاع الصادرات (الإمكانات اللوجيستكية، الحوافز، الاستثمار...)	تطور الوضع نحو الأفضل (من خلال دعم الإمكانات اللوجيستكية، مراجعة الحوافز و التشجيعات و الأداءات الجبائية الموظفة عند التصدير نحو الأفضل، الانفتاح على أسواق جديدة واعدة...)	استقرار الوضع على ما هو عليه حاليا، وقصور عن التطور والتحسين رغم الجهود المبذولة	
تنظيم المهنة صلب هياكل	عزوف المهنيين عن التنظيم صلب هياكل مهنية (شركات تعاونية للخدمات الفلاحية...)	تحسن الوضعية و تنظيم المتدخلين في قطاع التصدير صلب هياكل مهنية	
متطلبات الأسواق الخارجية	مواصلة التشدد و فرض الحواجز الصعبة من قبل الدول الموردة مع ظهور عديد الأسواق المنافسة	ارتفاع الطلب على مستوى الأسواق العالمية و سهولة في تصدير المنتجات التونسية	التوجه نحو المنتجات ذات الميزات التفاضلية
الاستثمار (للرفع من مستوى الإنتاج و الجودة و تطوير الصناعات التحويلية)	ركود في مجهود الاستثمار واستقرار مستوى الإنتاج والجودة على ما هو عليه حاليا	تحسن مجهود الاستثمار و ارتفاع مستوى الإنتاج و الإنتاجية و الجودة و التحويل	تراجع مجهود الاستثمار و النسيج الخاص بالتصنيع و التحويل
المخاطر الصحية و الصحة النباتية	تحسين المراقبة و التحكم النسبي في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية	ضعف آليات المراقبة وعدم السيطرة على الجوانب الخاصة بالصحة والسلامة الصحية وبالصحة النباتية	



استقرار الوضع الخاص بقطاع الصادرات على ما هو عليه حاليا

وعلى إثر تحديد السيناريوهات، اتجهت الآراء نحو السيناريو الأقرب لتنمية القطاع في المستقبل وتم الاتفاق على السيناريو عدد 1 " إعادة إحياء وتطوير القطاع " كالسيناريو المحبذ لرسم النظرة المستقبلية التي تهدف إلى النهوض بالقطاع من الوضعية الحالية إلى مستوى أكثر إيجابية وأريحية، كما تم التركيز على هذا التوجه لتحديد الأهداف الاستراتيجية الملائمة لتطلعات القطاع في المستقبل والتي بإمكانها تجنب حدوث مختلف السيناريوهات الغير محبذة.

❖ الأمن الغذائي

من خلال تحليل التطورات السابقة التي شهدتها المنظومة وتحليل مسبباتها وتقييم الوضع الحالي، واستنادا إلى تشخيص التغيرات المسجلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية هذا التاريخ، تولى الفريق المشرف على هذه الدراسة استخراج المتغيرات الأكثر أهمية والتي لها تأثير مباشر و هام على تطور منظومة الأمن الغذائي في المستقبل مع تصنيفها حسب الأهمية باعتبار العوامل الداخلية والخارجية ذات الصلة.

وحتى يتسنى اقتراح برامج مستقبلية مدروسة و تستند على منهجية عمل مدعومة لوضع خطة استشرافية للقطاع وقع إعداد فرضيات تمكن من تحديد تصورات لتطور كل مجموعة من المتغيرات في المستقبل، طبقا لما هو مبين بالجدول الموالي:

جدول 11: الفرضيات لتحديد تصورات لتطور كل مجموعة من المتغيرات في المستقبل (للأمن الغذائي)

المتغيرات	تطور الوضعية حسب الفرضيات المقترحة في المستقبل
الموارد الطبيعية (الماء، الأرض...)	فرضية 1: مواصلة استقرار الوضع الحالي فرضية 2: ترشيد و استغلال أفضل للموارد الطبيعية فرضية 3: استغلال أفضل من خلال ابتكار طرق حديثة
الأمراض النباتية والصحية	فرضية 1: عدم السيطرة و التحكم في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية فرضية 2: السيطرة و التحكم النسبي في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية فرضية 2: السيطرة و التحكم الكلي في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية
العوامل المناخية	فرضية 1: استقرار الظروف المناخية على الوضع الحالي فرضية 2: تردي الظروف المناخية فرضية 3: تحسن الظروف المناخية
التغيرات على مستوى الأسواق الخارجية	فرضية 1: ارتفاع متواصل للأسعار العالمية مع تراجع مستوى المخزونات العالمية فرضية 2: تنوع الأسواق و مراجعة الاتفاقيات المبرمة فرضية 3: تطوير الصادرات لتعديل الموازنة
نمط الإنتاج و القدرة على التمويل و المردودية الاقتصادية	فرضية 1: تأهيل المستغلات الفلاحية و تطوير نمط الإنتاج فرضية 2: استقرار الوضع و الاقتصار على الأنماط المعتمدة حاليا، فرضية 3: تشجيع التوجه نحو انتاج المواد الاستراتيجية
نمط الاستهلاك والتغذية المعتمدة	فرضية 1: مواصلة الوضع الحالي لنسق الاستهلاك فرضية 2: ترشيد استهلاك المواد الغذائية و التقليل النسبي من التبذير فرضية 3: ترشيد استهلاك المواد الغذائية و فرض عدم التبذير
مسالك التوزيع و الإحتكار و التهريب	فرضية 1: مواصلة الوضع الحالي من حيث المراقبة و المتابعة و تطبيق النصوص القانونية فرضية 2: تكثيف المتابعة و المراقبة و تطبيق النصوص الترتيبية و القانونية و الحد من التجاوزات فرضية 3: مراجعة النصوص القانونية و وضع الإصلاحات الضرورية مع تطبيقها لتنظيم القطاع على مستوى التوزيع و تعديل الوضع
تعريف و جرد و تنظيم كافة المتدخلين في حلقة الإنتاج و التوزيع	فرضية 1: مواصلة الوضع الحالي مع غياب قاعدة بيانات شاملة لكل المتدخلين فرضية 2: إعداد جرد شامل للتعريف بكافة المتدخلين في القطاع من الإنتاج إلى التوزيع بما يمكن من توفير امكانية الاسترسال و تحسين جودة المنتجات
الحوكمة في المنظومات	فرضية 1: استقرار الوضع على ما هو عليه حاليا، و قصور عن التطور و التحسن رغم الجهود المبذولة فرضية 2: تطور الوضع نحو الافضل من خلال مزيد التنسيق بين المتدخلين في القطاع على المستوى العام و الخاص

وكمرحلة ثالثة تم إعتداد الفرضيات الممكنة في المستقبل لرسم السيناريوهات المستقبلية لتطور منظومة الأمن الغذائي وتحديد الإجراءات والبرامج الإصلاحية المطلوب إنجازها حسب الوضعيات.

وتبعاً للتمشي المعتمد وضعت سيناريوهات عدة ووقع اختيار الأرجح منها والأقرب لرسم التوجهات المستقبلية وذلك بمجز الفرضيات ذات الصلة بطريقة أقرب للواقع ولتطلعات القطاع في المستقبل.

وقد توجهت النظرة المستقبلية من الوضعية السلبية والحرجة إلى الإيجابية والمريحة كما هو مبين في ما يلي:

- السيناريو عدد 1: الدعم النسبي للأمن الغذائي والتطور الجزئي للمنظومة
- سيناريو عدد 2: الارتقاء نحو الأفضل وضمان ديمومة الأمن الغذائي
- سيناريو عدد 3: اختلال الأمن الغذائي وتدهور المنظومة
- سيناريو الرابع: استمرار الوضع الحالي لمنظومة الأمن الغذائي.

جدول 12: سيناريوهات الأمن الغذائي

المتغيرات	الدعم النسبي للأمن الغذائي والتطور الجزئي للمنظومة	الارتقاء نحو الأفضل و ضمان ديمومة الأمن الغذائي	اختلال الأمن الغذائي و تدهور المنظومة	استمرار الوضع الحالي لمنظومة الأمن الغذائي
الموارد الطبيعية (الماء، الأرض...)	ترشيد و استغلال أفضل للموارد الطبيعية	استغلال أفضل من خلال ابتكار طرق حديثة	مواصلة استقرار الوضع الحالي	
الأمراض النباتية و الصحية	السيطرة و التحكم النسبي في الجوانب الخاصة بالصحة النباتية	السيطرة و التحكم الكلي في الجوانب الخاصة بالصحة و بالصحة النباتية	السيطرة و التحكم النسبي في الجوانب الخاصة بالصحة و بالصحة النباتية	
العوامل المناخية	تردي الظروف المناخية	تحسن الظروف المناخية	تردي الظروف المناخية	استقرار الظروف المناخية على الوضع الحالي
التغيرات على مستوى الأسواق الخارجية	ارتفاع متواصل للأسعار العالمية مع تراجع مستوى المخزونات العالمية	تنويع الأسواق و مراجعة الاتفاقيات المبرمة	ارتفاع متواصل للأسعار العالمية مع تراجع مستوى المخزونات العالمية	تنويع الأسواق و مراجعة الاتفاقيات المبرمة
نمط الإنتاج و القدرة على التمويل و المردودية الاقتصادية	تأهيل المستغلات الفلاحية و تطوير نمط الإنتاج	تأهيل المستغلات الفلاحية و تطوير نمط الإنتاج - تشجيع التوجه نحو انتاج المواد الاستراتيجية	استقرار الوضع و الاقتصار على الأنماط المعتمدة حاليا،	
نمط الاستهلاك و التغذية المعتمدة	ترشيد استهلاك المواد الغذائية و التقليل النسبي من التبذير	ترشيد استهلاك المواد الغذائية و التقليل النسبي من التبذير -رفع الدعم على المواد الأساسية	مواصلة الوضع الحالي لنسق الاستهلاك	
مسالك التوزيع و الاحتكار و التهريب	مراجعة النصوص القانونية و وضع الإصلاحات الضرورية مع تطبيقها لتنظيم القطاع على مستوى التوزيع و تعديل الوضع	تكثيف المتابعة و المراقبة و تطبيق النصوص الترتيبية و القانونية و الحد من التجاوزات	مواصلة الوضع الحالي من حيث المراقبة و المتابعة و تطبيق النصوص القانونية	
تعريف و جرد و تنظيم كافة المتدخلين في حلقة الإنتاج و التوزيع	إعداد جرد شامل للتعريف بكافة المتدخلين في القطاع من الإنتاج إلى التوزيع بما يمكن من توفير امكانية الاسترسال و تحسين جودة المنتجات		مواصلة الوضع الحالي مع غياب قاعدة بيانات شاملة لكل المتدخلين	
الحوكمة في المنظومات الفلاحية و الغذائية	تطور الوضع نحو الافضل من خلال مزيد التنسيق بين المتدخلين في القطاع على المستوى العام و الخاص		استقرار الوضع على ما هو عليه حاليا، و قصور عن التطور و التحسن رغم الجهود المبذولة	

3.3. الاستراتيجيات والرؤية المستقبلية

❖ منظومة الصادرات

تبعاً للمنهجية المعتمدة و باعتبار السيناريوهات المستقبلية المرتقبة تم تشخيص الأهداف الاستراتيجية بصفة عامة، كما تولى فريق العمل تبادل الآراء والمقترحات حول رسم أهم التوجهات والإجراءات المصاحبة، وتمحورت النقاشات والمقترحات المنبثقة عن أعضاء اللجنة حول عديد الأفكار التي من شأنها أن تؤثر بصفة مباشرة وإيجابية على تطوير قطاع الصادرات وتعديل الميزان التجاري، وكان التوجه بالإسناد نحو تطوير الصادرات بالنسبة للمنتجات ذات الميزة التفاضلية والقيمة المضافة العالية استجابة لمتطلبات الأسواق الخارجية مع التركيز على تكريس الحوكمة المطلوبة والتنظيم القاعدي والهيكل المحكم للنهوض بمنظومة الإنتاج و لدفع التصدير. وتتلخص أهم العناصر التي خلصت إليها أعمال اللجنة كما هو مبين في الجدول الموالي :

جدول 13: أهم التوجهات الاستراتيجية لتنمية الصادرات

الأهداف	التوجهات	البرامج العملية	الإجراءات	
1- الترفيع في حجم وقيمة المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير	ترشيد واستغلال أفضل للموارد الطبيعية في ظل التغيرات المناخية	-التحسيس و التشجيع على اعتماد الطرق الزراعية الجيدة - تأهيل المستغلات الفلاحية و تطوير طرق الاستغلال بالنسبة لتقنيات الإنتاج و التصرف - دعم برامج مقاومة الانجراف و المحافظة على المياه و التربة	-تنقيح الإطار القانوني الخاص بالمحافظة على الموارد الطبيعية دعم القدرات البشرية لتشييد المراقبة و تطبيق العقوبات الردعية و الحد من التجاوزات و حماية الأراضي الفلاحية	
	دفع الاستثمار و تنويع المنتجات الموجهة للتصدير و دعم المواد ذات الميزة التفاضلية	تحسين الإنتاجية و العناية بالجودة و تطوير القدرة التنافسية للمنتجات التقليدية التي تملك فيها بلادنا ميزات تفضلية و التي تحضي بتموقع طيب (على غرار زيت الزيتون و المنتجات الصيد البحري و التمور و القوارص) على مستوى الأسواق العالمية،	- توفير الدعم لتطوير النسيج الجمعياتي المهني و توفير التأطير لمزيد تنظيم المهنيين في شركات تعاونية	
	مزيد تنويع و توسيع قائمة المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير من خلال تكريس ثقافة الإنتاج للتصدير و التركيز على المنتجات التي تمتلك بلادنا فيها ميزات تفضلية و الأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات الأسواق الخارجية المستهدفة.	مزيد تنويع و توسيع قائمة المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير من خلال تكريس ثقافة الإنتاج للتصدير و التركيز على المنتجات التي تمتلك بلادنا فيها ميزات تفضلية و الأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات الأسواق الخارجية المستهدفة.	- تحسين و تطوير الخدمات المسدات و مستوى تدخل القطاع العام في القطاع	
	مزيد استغلال الفرص المتاحة للمنتجات الفلاحية التي تصدر قائمة المواد المصدرة من خلال الحرص على توفير انتاج يستجيب لمتطلبات المواصفات العالمية من ناحية السلامة الصحية وعلامات جودة و أنظمة الاسترسال،	مزيد استغلال الفرص المتاحة للمنتجات الفلاحية التي تصدر قائمة المواد المصدرة من خلال الحرص على توفير انتاج يستجيب لمتطلبات المواصفات العالمية من ناحية السلامة الصحية وعلامات جودة و أنظمة الاسترسال،	- تحسين الإنتاج و الإنتاجية و القدرة التنافسية	

الأهداف	التوجهات	البرامج العملية	الإجراءات
2. دعم وتطوير صادرات المواد الفلاحية ذات القيمة المضافة	<ul style="list-style-type: none"> - الاستجابة لمتطلبات الأسواق الخارجية وللحواجز الموضوعية - إيلاء العناية اللازمة لتطوير المنتجات ذات علامات الجودة الخصوصية والتي لها قدرة عالية لتثمين الموارد على غرار منتوجات الفلاحة البيولوجية والمنتوجات ذات التسميات المثبتة للأصل والمنتوجات ذات بيانات المصدر وغيرها من علامات الجودة، والمنتوجات المتحصلة على العلامة التونسية المميزة للجودة للمنتجات الفلاحية المحولة «Food Quality Label» - التشجيع على مزيد التثمين المواد التي تحضي بتموقع هام على مستوى التصدير من خلال مزيد تطوير طرق التحويل واللف والتعليب باعتماد تقنيات متطورة واستغلال الآليات المتوفرة في مجال التعريف بهذه المنتجات بالخارج لاكتساح أسواق جديدة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تشجيع ودعم الصناعات التحويلية، - التحكم في الجودة و السلامة الصحية و الصحة النباتية - استغلال أفضل للإمكانات المتاحة في مجال المنتوجات البيولوجية و المنتوجات ذات بيانات المصدر وذات التسميات المثبتة للأصل 	<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة الإطار القانوني المنظم لتصدير المنتجات الفلاحية في اتجاه مزيد تحفيز النشاط وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية بالمطارات ونقاط العبور البحرية والبرية والتقليص من أجل التصدير خاصة بالنسبة للمنتجات الطازجة، - توفير الإمكانيات اللوجيستية الضرورية لتطوير خدمات نقل وشحن المنتجات، و أحداث الممر الأخضر على مستوى المطارات لتسريع تصدير المنتجات الفلاحية التي تتميز بسرعة التعفن - إحداث خطوط تمويلية خاصة بنشاط التصدير، - وضع آلية لدعم منظومة التأمين بالاعتبار خصوصيات المنتجات الفلاحية السريعة التلف. - توفير التأطير المطلوب للمتدخلين في القطاع من خلال مزيد التحسيس والتعريف بالتشجيعات التي يخولها صندوق النهوض بالصادرات، والآليات الموضوعية للتشجيع على التصدير، - تحسين مهارات التفاوض لخلق فرص تصدير جديدة والانفتاح على أسواق أخرى غير التقليدية، - مزيد استغلال الاتفاقيات المبرمة مع مختلف الدول، - تعزيز النسيج الجمعياتي من خلال دعم الهياكل المهنية في مجال التصدير، وتشجيع وحث المتدخلين في القطاع على العمل التشاركي والتنسيق للرفع من قدرتهم على التفاوض واكتساح الأسواق الجديدة.
	<ul style="list-style-type: none"> - تحسين الحوكمة في قطاع الصادرات - تنظيم المتدخلين في القطاع 	<ul style="list-style-type: none"> - تأطير المنتجين والمصدرين - التشجيع على توسيع قائمة المتدخلين في القطاع 	<ul style="list-style-type: none"> - إنجاز دراسة تقييمية لمدى استغلال الاتفاقيات المبرمة وتأثيرها على منظومة الصادرات مع اقتراح التعديلات التي تخدم القطاع - إعداد خارطة واضحة للأسواق الخارجية للمنتجات الفلاحية حسب الفرص التي تتيحها الاتفاقيات الدولية المتابعة الاستباقية للأسواق العالمية
		<ul style="list-style-type: none"> - تسمين ومزيد استغلال الاتفاقيات الدولية - التوجه نحو الذكاء الاقتصادي 	

❖ الأمن الغذائي

اعتمادا على المؤشرات الحالية المسجلة على المستوى الوطني والتي تتمثل في النقاط التالية:

- مساهمة الإنتاج المحلي في تغطية الحاجيات من الحبوب 39%،
- نسبة تغطية الميزان التجاري 71%،
- حالات سوء التغذية 5% من مجموع السكان.

تم اعتبار سيناريو الدعم النسبي للأمن الغذائي و التطور الجزئي للمنظومة الأكثر واقعية ولكن السيناريو المحبذ هو الارتقاء نحو الأفضل وضمان ديمومة الأمن الغذائي فهو مؤهل لدفع الإنتاج الفلاحي والحد من عدم الاستقرار لمواكبة النسق المتسارع للطلب الغذائي من حيث الكمية والسلامة الصحية وتحسين الميزان التجاري الغذائي.

جدول 14: أهم التوجهات الاستراتيجية للأمن الغذائي

الإجراءات	البرامج العملية	التوجهات	الأهداف
	<ul style="list-style-type: none"> - تمكين نسبة هامة من المزارعين من الحزمة الفنية - مزيد تأطير وإحاطة و تكوين المزارعين - استعمال البذور الممتازة - تقليص كلفة الإنتاج -تقليص الفجوة بين البحث العلمي الفلاحي و البرامج التنموية - تشمين برامج البحث العلمي الفلاحي - دعم التواصل بين البحث و المهنيين (الخطاب الفني) - تحيين الخارطة الفلاحية، - تنظيم المهنيين صلب هياكل مهنية، -تشمين الظروف المناخية و البيئية ببعض الجهات (الشمال الغربي) لتطوير الزراعات -تحسين المردودية الاقتصادية للمستغلة الفلاحية - الحد من عزوف اليد العاملة عن العمل الفلاحي 	<ul style="list-style-type: none"> - استغلال أفضل من خلال ابتكار طرق حديثة - تأهيل المستغلات الفلاحية و تطوير نمط الإنتاج - تشجيع التوجه نحو انتاج المواد الاستراتيجية 	<p>1. تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية و تقليص التبعية بالنسبة للحبوب</p>
	<ul style="list-style-type: none"> -تحسين طاقة الغزن المتوفرة و بالتالي امكانية البرمجة المريحة للواردات - الحد من مشاكل الشحن - تعديل السوق بالنسبة لبعض القطاعات - الحد من التبعية للاستيراد في بعض القطاعات الاستراتيجية الحساسة (الحبوب) و -تقليص التبعية مرتفعة للمواد الأولية الموردة (الدواجن..) 	<ul style="list-style-type: none"> - تنويع الأسواق و مراجعة الاتفاقيات المبرمة - تطور الوضع نحو الافضل من خلال مزيد التنسيق بين المتدخلين في القطاع على المستوى العام و الخاص 	<p>2. تحسين الميزان التجاري الغذائي</p>

<p>- إصدار قانون السلامة الغذائية</p> <p>- تطبيق قانون تصنيف المنتجات الفلاحية</p> <p>- الحد من تشتت الملكية</p>	<p>- تحسين الإمكانيات لدى مصالح المراقبة الميدانية،</p> <p>- تكثيف الرقابة بالمستوى المطلوب</p> <p>- تقليص هشاشة النسيج المهني القاعدي</p> <p>- دعم ترويج بعض المنتجات عند الذروة</p> <p>- أحداث نظام الاسترسال للمنتجات الفلاحية الطازجة</p> <p>- الحد من تذبذب وعدم استقرار الأسعار</p> <p>- تأهيل أسواق الإنتاج ومراكز التجميع</p> <p>- تقليص كلفة الخزن وتطوير طاقة الخزن والتجميع</p> <p>- التمكن من تقنيات التخزين بالمستوى المطلوب وتحسين الجودة</p> <p>- تلائم بين التوزيع الجغرافي لوحدات التحويل ومناطق الإنتاج</p> <p>- تحسين نسيج وحدات التصنيع والتحويل</p> <p>- العمل على تطابق نظام الترويج الحالي مع المتطلبات التقنية الحديثة المطلوب توفيرها بالنسبة للنف والتكثيف</p> <p>- الحد من كلفة التخزين والتبريد</p>	<p>- السيطرة و التحكم الكلي في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية وبالصحة النباتية</p> <p>- تكثيف المتابعة والمراقبة و تطبيق النصوص الترتيبية والقانونية و الحد من التجاوزات</p> <p>- إعداد جرد شامل للتعريف بكافة المتدخلين في القطاع من الإنتاج إلى التوزيع بما يمكن من توفير امكانية الاسترسال و تحسين جودة المنتجات</p>	<p>3. تحقيق جودة الحياة (غذاء، سلامة و صحة)</p> <p>- تعزيز القدرة الشرائية</p> <p>- توفير غذاء صحي ومتوازن</p>
<p>- تقليص قيمة الدعم لعدم إثقال كاهل صندوق التعويض</p> <p>- الارشاد لتقليص التبذير و الاستهلاك الغير محكم و الغير الرشيد للمواد المدعمة</p> <p>- استغلال و تثمين المواد الغذائية الفائضة عن طريق التحويل</p> <p>- استغلال و تثمين فواضل المواد الغذائية عن طريق الرسكلة</p>	<p>- ترشيد استهلاك المواد الغذائية و التقليص النسي من التبذير</p> <p>- مراجعة منظومة الدعم حسب الخصوصيات وتوجيهه نحو مستحقه.</p>	<p>4. الحد من التبذير والهدر الغذائي</p>	

4. خلاصة أعمال اللجنة وبرنامج المرحلة القادمة

لقد خلصت أعمال الفريق المكلف بإنجاز الدراسة الاستشرافية حول الأمن الغذائي وتنمية الصادرات في أفق 2030 إلى عديد النتائج على مستوى التشخيص الحالي للوضع والأهداف والتوجهات المستقبلية، ويجدر التذكير في هذا الإطار أنه تم إنجاز هذا العمل استناداً إلى منهجية تشاركية بالتنسيق مع كل الهياكل الإدارية والمهنية، تركز على طريقة الاستشراف والتحليل الرباعي « SWOT » مع رسم واختيار السيناريوهات الملائمة ومنها إبراز الرؤية المستقبلية ووضع مخطط عمل للغرض، وتبقي الطريقة المعتمدة محل مصادقة من قبل سلطة الإشراف وأهل القرار.

مكن تشخيص الوضع الخاص بالقطاع الصادرات والأمن الغذائي من إبراز نقاط الضعف التي تهدد القطاع ونقاط القوة والفرص المتاحة والتي تتطلب مزيد من الجهود لتثمينها حتى يتمكن القطاع من مجارات نسق النمو المسجل بأغلب الدول المنافسة على مستوى الإنتاج والتصدير. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تطور منظومة الصادرات والأمن الغذائي مرتبط بعدد العوامل ذات الصلة بالتغيرات على مستوى المناخ والموارد الطبيعية والإنتاج المحلي والاستهلاك والمبادلات التجارية، علماً بأنه بالرغم من تسجيل القطاع الفلاحي خلال العشريتين الأخيرتين نمواً ملموساً في عديد المجالات بما يمكن من تغطية حاجيات الاستهلاك بالمستوى المطلوب بالنسبة لعديد المواد الغذائية، (لحوم حمراء، منتجات الدواجن، البان، خضر، غلال...) إلا أن الوضعية تبقى حساسة في بعض القطاعات التي تشوبها عديد الصعوبات المتعلقة بضعف الإنتاج وعدم استقراره (قطاع الحبوب والإعلاف والموارد الرعوية...) وبعدم شفافية وغياب التنظيم بالنسبة لمسالك التوزيع والإنتاج وبارتفاع الأسعار صعوبة المراقبة والاحتكار وصعوبة تطبيق العقوبات بالصرامة المطلوبة، فضلاً عن عدم ترشيد الاستهلاك والتقلبات على مستوى الأسواق العالمية.

لقد تمكن فريق العمل من تحديد 4 سيناريوهات بالنسبة لتطوير منظومة الأمن الغذائي و 3 سيناريوهات بالنسبة لتنمية الصادرات وذلك باعتبار فرضيات تطور المتغيرات في المستقبل بالنسبة لكل منظومة، كما تم، بالنسبة للمنظومتين، اختيار السيناريو الأقرب لتنمية وتطوير القطاع من الوضعية الحالية إلى مستوى أكثر إيجابية. وقد تم، باعتبار النظرة المستقبلية التي تهدف إلى النهوض بالقطاع، تحديد 5 أهداف أساسية تتمحور حول مجموعة من التوجهات وعددها تسعة، حيث تعلق أهمها بتطوير والنهوض بمنظومة الإنتاج وضمان استقرار تزويد السوق، وتطوير ودفع الصادرات بالنسبة للمنتجات ذات الميزة التفاضلية والقيمة المضافة العالية استجابة لمتطلبات الأسواق الخارجية، وبتكريس الحوكمة الرشيدة والتنظيم القاعدي والهيكلي، وبمراجعة منظومة الدعم وترشيد الاستهلاك والتوريد بالنسبة للمواد الاستراتيجية.

وانطلاقاً من الأهداف الاستراتيجية والتوجهات المحددة تلامساً مع تطلعات القطاع في المستقبل، ولتجاوز الإشكاليات الحالية، تم اقتراح مجموعة من البرامج العملية والإجراءات الهيكلية المرافقة لها والتي تتطلب مزيد من التدقيق والمقاربة باعتبار البرامج التنموية المقترحة في إطار ما أفضت إليه أعمال الدراسات الاستشرافية في أفق 2030 التي شملت المجالات الاستراتيجية للمنظومات الفلاحية الأخرى. وعليه، تجدر الإشارة في هذه المرحلة على ضرورة التنسيق والاستئناس بالنتائج والبرامج التي أفضت إليها هذه الدراسات وذلك حتى يتسنى لنا تحديد وتقييم تطور المؤشرات ذات الصلة بقطاع الصادرات وبالأمن الغذائي في أفق 2030.

على إثر استكمال التشخيص الاستراتيجي المعمق لمنظومتنا الأمن الغذائي والصادرات ورسم السيناريوهات وتحديد الرؤية المستقبلية والأهداف الاستراتيجية للمنظومتين، تم خلال جلسة عمل اللجنة المنعقدة بتاريخ 22 فيفري 2019 اقتراح أن تتضمن المرحلة الثانية من الدراسة وضع خطة وطنية تتضمن برنامج عملي يجدد بصفة واضحة الاجراءات المبرمج إنجازها مع تقدير نسبي في أرقام لتطور مؤشرات الأمن الغذائي ومنظومة الصادرات وذلك استنادا إلى نتائج الدراسات الاستشرافية حول قطاع الفلاحة والصيد البحري في أفق 2030 المنجزة من قبل فرق العمل بالنسبة للمنظومات والقطاعات ذات الصلة بتعبئة الموارد المائية والانتاج النباتي والحيواني وبحمائية النباتات والصحة الحيوانية وبالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبحوكمة قطاع الفلاحة والصيد البحري.

أهم التوجهات الاستراتيجية لتنمية الصادرات وتحسين مستوى الأمن الغذائي

الأهداف	التوجهات	البرامج العملية	الإجراءات	
1. الترفيع في حجم وقيمة المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير	- ترشيد و استغلال أفضل للموارد الطبيعية في ضل التغيرات المناخية	-التحسيس و التشجيع على اعتماد الطرق الزراعية الجيدة - تأهيل المستغلات الفلاحية و تطوير طرق الإنتاج والتصرف - دعم برامج مقاومة الانجراف و المحافظة على المياه و التربة	-تنقيح الإطار القانوني الخاص بالمحافظة على الموارد الطبيعية -دعم القدرات البشرية لتشديد المراقبة و تطبيق العقوبات الردعية و الحد من التجاوزات و حماية الأراضي الفلاحية	
	-دفع الاستثمار و تنويع المنتجات الموجهة للتصدير و دعم المواد ذات الميزة التفاضلية	-تحسين الإنتاجية والعناية بالجودة وتطوير القدرة التنافسية للمنتجات التقليدية التي تملك فيها بلادنا ميزات تفاضلية والتي تحضي بتموقع طيب على مستوى الأسواق العالمية،	- توفير الدعم لتطوير النسيج الجمعياتي و تنظيم المهنيين في شركات تعاونية	
	-مزيد تنويع وتوسيع قائمة المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير من خلال تكريس ثقافة الإنتاج للتصدير والتركيز على المنتجات التي تمتلك بلادنا فيها ميزات تفاضلية والأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات الأسواق الخارجية المستهدفة.	-تحسين و تحسين و تطوير الخدمات المسدات و مستوى تدخل القطاع العام في المنظومة	- تحسين و تحسين و تطوير الخدمات المسدات و مستوى تدخل القطاع العام في المنظومة	
	-استغلال أفضل للفرص المتاحة للمنتجات الفلاحية التي تصدر قائمة المواد المصدرة	-تحسين الإنتاج و الإنتاجية و القدرة التنافسية	- توفير انتاج يستجيب لمتطلبات المواصفات العالمية من ناحية السلامة الصحية وعلامات جودة وأنظمة الاسترسال،	

الأهداف	التوجهات	البرامج العملية	الإجراءات
2دعم و تطوير صادرات المواد الفلاحية ذات القيمة المضافة	<ul style="list-style-type: none"> -الاستجابة لمتطلبات الأسواق الخارجية و للحواجز الموضوعية - تطوير المنتجات ذات علامات الجودة الخصوصية على غرار منتجات الفلاحية البيولوجية والمنتجات ذات التسميات المثبتة للأصل والمنتجات ذات بيانات المصدر وغيرها من علامات الجودة ، والمنتجات المتحصلة على العلامة التونسية المميزة للجودة للمنتجات الفلاحية المحولة «Food Quality Label» ، - التشجيع على مزيد التثمين المواد التي تحضى بتموقع هام على مستوى التصدير من خلال تطوير طرق التحويل واللف والتعليب -استغلال الآليات المتوفرة في مجال التعريف بهذه المنتجات بالخارج لاكتساح أسواق جديدة، 	<ul style="list-style-type: none"> -تشجيع ودعم الصناعات التحويلية، - التحكم في الجودة و السلامة الصحية و الصحة النباتية - استغلال أفضل للإمكانات المتاحة في مجال المنتجات البيولوجية و المنتجات ذات بيانات المصدر و ذات التسميات المثبتة للأصل 	
	<ul style="list-style-type: none"> - تحسين الحوكمة في قطاع الصادرات - تنظيم المتدخلين في القطاع 	<ul style="list-style-type: none"> - تأطير المنتجين والمصدرين - التشجيع على توسيع قائمة المتدخلين في القطاع - تثمين و مزيد استغلال الاتفاقيات الدولية - التوجه نحو الذكاء الاقتصادي 	<p>مراجعة الإطار القانوني وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية بالمطارات ونقاط العبور البحرية والبرية ،</p> <p>توفير الإمكانيات اللوجيستية الضرورية لتطوير خدمات نقل وشحن المنتجات،</p> <p>-إحداث خطوط تمويلية خاصة بنشاط التصدير، واحداث الممر الأخضر على مستوى المطارات لتسريع تصدير المنتجات الفلاحية التي تتميز بسرعة التعفن</p> <p>-وضع آلية لدعم منظومة التأمين بالاعتبار خصوصيات المنتجات الفلاحية السريعة التلف.</p> <p>- مزيد التحسيس والتعريف بالتشجيعات التي يخولها صندوق النهوض بالصادرات،</p> <p>-تحسين مهارات التفاوض لخلق فرص تصدير جديدة والانفتاح على أسواق جديدة</p> <p>مزيد استغلال الاتفاقيات المبرمة مع مختلف الدول،</p> <p>- دعم الهياكل المهنية في مجال التصدير،</p> <p>-انجاز دراسة تقييمية لمدى استغلال الاتفاقيات المبرمة مع اقتراح التعديلات التي تخدم القطاع</p> <p>-أعداد خارطة واضحة للأسواق الخارجية للمنتجات الفلاحية حسب الفرص التي تتيحها الاتفاقيات الدولية</p> <p>- المتابعة الاستباقية للأسواق العالمية</p>

الأهداف	التوجهات	البرامج العملية	الإجراءات
3تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية و تقليص التبعية بالنسبة للحبوب و بالتالي تقليص العجز للميزان التجاري الغذائي	-استغلال أفضل من خلال ابتكار طرق حديثة تأهيل المستغلات الفلاحية و تطوير نمط الإنتاج - تشجيع التوجه نحو انتاج المواد الاستراتيجية	- تمكين نسبة هامة من المزارعين من الحزمة الفنية مزيد تأطير و إحاطة و تكوين المزارعين - استعمال البذور الممتازة تقليص كلفة الإنتاج -تقليص الفجوة بين البحث العلمي الفلاحي و البرامج التنموية - تامين برامج البحث العلمي الفلاحي - دعم التواصل بين البحث و المهنيين (الخطاب الفني) - تحيين الخارطة الفلاحية، - تنظيم المهنيين صلب هياكل مهنية، - تامين الظروف المناخية و البيئية ببعض الجهات (الشمال الغربي) لتطوير الزراعات تحسين المردودية الاقتصادية للمستغلة الفلاحية - الحد من عزوف اليد العاملة عن العمل الفلاحي	
4تحقيق جودة الحياة (غذاء، سلامة و صحة) وتعزيز القدرة الشرائية وتوفير غذاء صحي ومتوازن	- السيطرة و التحكم الكلي في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية - تكثيف المتابعة و المراقبة و تطبيق النصوص الترتيبية و القانونية و الحد من التجاوزات - إعداد جرد شامل للتعريف بكافة المتدخلين في القطاع من الإنتاج إلى التوزيع بما يمكن من توفير امكانية الاسترسال و تحسين جودة المنتجات	- تحسين الإمكانيات لدى مصالح المراقبة الميدانية، تكثيف الرقابة بالمستوى المطلوب تقليص هشاشة النسيج المهني القاعدي دعم ترويج بعض المنتجات عند الذروة -أحداث نظام الاسترسال للمنتجات الفلاحية الطازجة -الحد من تذبذب و عدم استقرار الأسعار - تأهيل أسواق الإنتاج و مراكز التجميع تقليص كلفة الخزن و تطوير طاقة الخزن و التجميع - التمكن من تقنيات التخزين بالمستوى المطلوب و تحسين الجودة - تلائم بين التوزيع الجغرافي لوحدة التحويل و مناطق الإنتاج تحسين نسيج وحدات التصنيع و التحويل - العمل على تطابق نظام الترويج الحالي مع المتطلبات التقنية الحديثة المطلوب توفيرها بالنسبة للنف و التكييف -الحد من كلفة التخزين و التبريد	- إصدار قانون السلامة الغذائية - تطبيق قانون تصنيف المنتجات الفلاحية - الحد من تشتت الملكية
5الحد من التبذير و الهدر الغذائي و بالتالي تقليص التبعية للتوريد	- ترشيد استهلاك المواد الغذائية و التقليص النسبي من التبذير -مراجعة منظومة الدعم الخاصة بالمواد الأساسية	- تقليص قيمة الدعم لعدم إقبال كامل صندوق التعويض - الارشاد لتقليص التبذير و الاستهلاك الغير محكم و الغير الرشيد للمواد المدعمة - استغلال و تامين المواد الغذائية الفائضة عن طريق التحويل -استغلال و تامين فواضل المواد الغذائية عن طريق الرسكلة	

المراجع

- المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، 2016.
« Tunisie en 2025 : Les fondements de la croissance et du développement économique »
تونس، 213 ص.
- المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، 2017.
Vers un scénario « Des usages agro-écologiques des terres pour une alimentation
diversifiée et de qualité et un système alimentaire territorialisé » en Tunisie en 2050.
http://agritrop.cirad.fr/584925/1/deLattre-Gasquet.et.al.2017_Sc%C3%A9narios-Tunisie-Agro%C3%A9cologie_ocl170025s.pdf
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017.
« Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO 2018–2027 »
<http://www.onagri.nat.tn/uploads/Etudes/Perspectives-agricoles-2018.pdf>
- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020.
-